

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

المنافسة في القطاع المصرفي الأردني

رسالة ماجستير

الطالب

أحمد حسني عوض ديات

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق ببي مكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد
بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك

كانون أول 1997

لجنة المناقشة

1397/12/31

1. الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني (مشرفاً ورئيساً)

2. الأستاذ الدكتور خليل حماد (عضواً)

3. الأستاذ الدكتور نادر مريان (عضواً)

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- لجنة المناقشة	أ
- قائمة المحتويات	ب
- قائمة الجداول	د
- قائمة الأشكال البيانية	هـ
- قائمة الملاحق البيانية والإحصائية	و
- ملخص الرسالة باللغة العربية	ز

الفصل الأول

1 - 1	مقدمة	1
2 - 1	أهمية الدراسة	5
3 - 1	هدف الدراسة	5
4 - 1	منهجية الدراسة	5
5 - 1	مصادر البيانات	6
6 - 1	الدراسات السابقة	6

الفصل الثاني

1 - 2	الإطار النظري للدراسة	16
1 - 1 - 2	مصطلح المنافسة العملية	17
2 - 1 - 2	نموذج الهيكل / السلوك / الأداء	18
3 - 1 - 2	قابلية السوق للمزاحمة (Contestability)	20

الفصل الثالث

- 3 - 1 نشأة وتطور القطاع المصرفي الأردني 22
- 3 - 2 التحليل المالي لبيانات البنوك للعام 1995 28

الفصل الرابع

- 4 - 1 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني: تحليل البيانات المجمعة 40
- 4 - 2 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني: التركيز 51
- 4 - 3 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني: الخدمات - دراسة مقارنة 57
- 4 - 4 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني: دراسة قياسية 63
- 4 - 5 نتائج الدراسة القياسية، والتحليل 66

الفصل الخامس

- 5 - 1 نتائج الدراسة 71
- 5 - 2 توصيات الدراسة 74
- قائمة المصادر والمراجع 76
- الملاحق 80
- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية 93

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-3)	تفرع البنوك العاملة في الأردن، (1964 - 1996)	25
(2-3)	موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في الأردن، لسنوات مختارة	27
(3-3)	أهم المؤشرات المالية للبنوك في الأردن، 1995	29
(1-4)	موجودات كل فئة من فئات البنوك في الأردن، (1990-1995)، (%)	41
(2-4)	موجودات فئات البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)، (%)	42
(3-4)	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كل فئة، (1990-1995)، (%)	43
(4-4)	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فئات البنوك الصغيرة (1990-1995)، (%)	44
(5-4)	الودائع لكل فئة، (1990-1995)، (%)	46
(6-4)	الودائع لكل فئة من البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)، (%)	46
(7-4)	العائد على حقوق الملكية لكل فئة (%)، (1990-1995)، (%)	47
(8-4)	العائد على حقوق الملكية لفئات البنوك صغيرة الحجم (%)، (1990-1995)	48
(9-4)	نسبة إيرادات العمولات والفوائد إلى مجموع الإيرادات للبنوك في الأردن، (1990-1995) (%)	49
(10-4)	نسبة إيرادات العمولات و الفوائد إلى مجموع الإيرادات للبنوك صغيرة الحجم (1990-1995) (%)	50
(11-4)	الخدمات غير التقليدية المقدمة من البنوك في الأردن للعملاء	62
(12-4)	نتائج تقدير النموذج القياسي الأول	66
(13-4)	نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني	68
(14-4)	نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث	69

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-4)	تطور حجم الموجودات لكل فئة، خلال الفترة (1990-1995)	42
(2-4)	اتجاهات حجم الموجودات لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)	43
(3-4)	اتجاهات قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كل فئة، (1990-1995)	44
(4-4)	اتجاهات قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الصغيرة (1990-1995) ..	44
(5-4)	اتجاهات حجم الودائع لكل فئة، خلال الفترة (1990-1995)	46
(6-4)	اتجاهات حجم الودائع لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)	47
(7-4)	تطور العائد على حقوق الملكية لكل فئة، (1990-1995)	48
(8-4)	تطور العائد على حقوق الملكية لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)	48
(9-4)	منحنى التركيز لقطاع البنوك في الأردن، للعام 1995	52
(10-4)	اتجاهات التركيز في قطاع البنوك في الأردن (CR ₃)، (1988-1995)	54
(11-4)	اتجاهات التركيز في قطاع البنوك في الأردن-مؤشر هيرفندال، (1988-1995) ...	56

قائمة الملاحق البيانية والإحصائية

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
80	(1) الأحداث الهامة في تاريخ القطاع المصرفي الأردني	80
84	(2) العائد على حقوق المساهمين (RoE)	84
85	(3) حصة البنك من ودائع العملاء (MS)	85
86	(4) مؤشر التركيز لموجودات أكبر ثلاثة بنوك (CR ₃)	86
87	(5) مجموع الموجودات (TA)	87
88	(6) مخصصات الديون المشكوك فيها (LP)	88
89	(7) الفوائد المدفوعة (IC)	89
90	(8) نسبة رأس المال إلى الموجودات (C/TA)	90
91	(9) الموجودات النقدية (CA)	91
92	(10) نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الموجودات (L/TA)	92
93	(11) إيرادات فوائد القروض (IoL)	93
94	(12) نسب السيولة لدى البنوك في الأردن	94

ملخص الرسالة

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يؤدي مجموعة من الوظائف التمويلية المتعددة، وتبرز أهميته بشكل خاص في الدور الذي يلعبه في ربط الاقتصاد الوطني مع الاقتصادات الدولية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء الهيكل الحالي للقطاع المصرفي في الأردن، وقياس مستوى المنافسة بين مؤسساته البنكية، من خلال تحليل وصفي لبيانات البنوك، وإجراء دراسة مقارنة للخدمات المقدمة من البنوك لعملائها، بالإضافة إلى تطبيق نماذج اقتصادية قياسية لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى المنافسة بين هذه المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، ومنها أن قطاع البنوك في الأردن يتسم بالتركز الكبير، حيث تشكل موجودات أكبر ثلاثة بنوك ما نسبته 56% من موجودات القطاع بأكمله (21 بنكا). ومن ناحية الخدمات، فقد وجدت الدراسة أن البنوك الأكبر حجماً تقدم لعملائها عدداً أكبر من الخدمات غير التقليدية، بالإضافة إلى امتلاكها لميزة نسبية تمكنها من تقديم الخدمات التقليدية بكفاءة أكبر. أما نتائج التطبيقات القياسية، فقد دلت على وجود علاقة إيجابية بين درجة التركيز في السوق من جهة، وأرباح البنوك من جهة أخرى، وتتسم هذه النتيجة مع فرضيات النظرية التقليدية للمنافسة، والقائلة بأن البنوك كبيرة الحجم هي الأقدر على تحقيق أرباح أعلى بسبب ممارساتها الاحتكارية، وبالتالي فإن مثل هذا السوق لا يتصف بالمنافسة. وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات، التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى المنافسة بين البنوك، وبما سيؤدي بدوره إلى رفع مستوى كفاءة القطاع بشكل عام. وكان من أهم هذه التوصيات أن يقوم البنك المركزي بفتح باب الترخيص لبنوك جديدة (وطنية وأجنبية)، وأن تقوم الجهات المعنية ببذل جهد أكبر في سبيل تطوير سوق رأس المال في الأردن.

◆ الفصل الأول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

1-1 مقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، وذلك نظراً للنشاطات التي يقوم بها في العديد من المجالات الاقتصادية، كالتحويل، والاستثمار، والتجارة الخارجية، ومختلف الخدمات اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية. كما أن وجود قطاع مصرفي كفؤ إلى جانب مؤسسات الوساطة المالية المنظمة، يعتبر ضرورياً من أجل الاستخدام الأمثل لرأس المال، وضمان توجيه المدخرات نحو الاستثمار. وللقطاع المصرفي أهمية خاصة في الدول النامية، إذ إن المشكلة الجوهرية التي تعاني منها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، هي نقص التمويل، وبخاصة طويل الأجل، وتبرز هنا مدى كفاءة الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات الوطنية، والمساهمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

ومنذ أن تأسس البنك المركزي الأردني في العام 1964، والجهاز المصرفي الأردني يتطور باستمرار، فلم يقتصر على زيادة عدد البنوك وفروعها وحجم أعمالها، بل صاحب هذا التطور نقلة نوعية في تعدد وتنوع البنوك، تبعاً لتنوع الأنشطة التي تمارسها. فعلاوة على البنوك التجارية، تأسست بنوك للاستثمار، وبنوك متخصصة، وحدث تطور نوعي ملموس في أساليب العمل المصرفي من جهة، وأنواع الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها من جهة أخرى، إضافة إلى التطور النوعي في مستوى تقديم الخدمات للعملاء، نتيجة اعتماد بعض البنوك الأردنية للتكنولوجيا المصرفية، كمرتكز أساسي في عملية التطور، والدخول إلى عالم جديد من الصناعة المصرفية المتطورة.

وقد لعبت البنوك في الأردن دوراً هاماً ورئيساً في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة من جهة، والأهداف العامة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يتبناه الأردن من جهة أخرى، وذلك من خلال التزام البنوك بالشروط العامة التي حددها البنك المركزي الأردني، في ضوء رسمه للسياسات الاقتصادية المساعدة في إنجاح هذه الخطط،

كما كان للجهاز المصرفي الأردني دور هام في حشد الودائع والمدخرات، وإعادة توظيفها في الاقتصاد الوطني.

ونظراً للتطورات الحاصلة على المستويين : العالمي و الإقليمي، فإن القطاع المصرفي الأردني، وبصفته عنصراً محركاً للاستثمار، يجب أن يهيأ نفسه لدخول هذه المرحلة التي تحمل في طياتها عدداً من التحديات، وبقدر ما تكون درجة استعداد القطاع المصرفي قوية، ومبنية على أسس علمية ومدروسة، فإن استفادته ستكون أكبر، خاصة وأن حجم النشاط الاقتصادي سيزداد وينمو على مستوى المنطقة بشكل عام. وهذا بدوره يتطلب زيادة كفاءة وفاعلية البنوك الأردنية أكثر من أي وقت مضى، من أجل زيادة دورها، و تفعيله في شتى المجالات التنموية، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع المحلية التي ستقام. كما أن المنافسة الشديدة التي من المتوقع أن يشهدها السوق المصرفي في المنطقة، وامتداد أنشطة البنوك، وتفرعها خارج مواطنها، خاصة في ضوء انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وما يتضمنه ذلك من تحرير لقطاع الخدمات، فإن ذلك يتطلب من البنوك الأردنية أن تطور وتتمي قدراتها التنافسية، لتحافظ على حصتها في السوق المصرفي المحلي من جهة، ومن أجل أن تحصل على حصة معقولة من الخدمات المصرفية التي تحتاجها المشاريع المتوقعة قيامها في المنطقة من جهة أخرى.

إن الجهاز المصرفي لم يعد مجرد حلقة وصل هامة بين المودع والمقترض، ولا هو مجرد جهة تقوم بتقديم خدمات لأنشطة الاستيراد، أو التصدير، أو الائتمان في صورته التقليدية، بل إن للجهاز المصرفي دوراً فاعلاً في إحداث تطور نوعي في هذه الوظائف، من خلال دور هذا الجهاز في العملية الاستثمارية، بدءاً من مرحلة خلق الفكرة الاستثمارية، ودراساتها، وتسويقها، ثم في دوره في عمليات الاستثمار من خلال محافظته، وآليات عمله، وتفاعله مع حركة السوق، وتوجهات الاستثمار، والمضاربة، وعمليات السوق المفتوحة، وانتهاءً بتطوير تقنيات ووسائل متعددة، تخدم هدف تشجيع الاستثمار، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتعميق التشابك والتعاقد القطاعي داخل النسيج الاقتصادي الوطني، ناهيك عن الدور الفاعل الذي يمكن أن يلعبه الجهاز المصرفي، ضمن قطاع الخدمات في ربط الاقتصاد

الوطني مع الاقتصادات الدولية، والتفاعل معها بكفاءة. ومن هنا، بات من الواجب القيام بما يلزم لهيكله الجهاز المصرفي كي يتمكن من التعامل مع المرحلة القادمة، من منظور قادر على احتواء حثثيات هذه المرحلة ومعطياتها، والتفاعل معها بكل إيجابية وجاهزية.

وبالرغم من النجاح الذي حققه الجهاز المصرفي الأردني في السنوات العشرين الأخيرة، إلا أن الفترة المقبلة تختلف كلياً في ظروفها ومتطلباتها عن الفترة الماضية، إذ إن المنافسة ستكون أشد، وستخلق مناخاً أكثر خطورة على العمل المصرفي، مما يضع الجهاز المصرفي أمام العديد من التحديات، إذا ما أريد له أن يؤدي الدور المطلوب منه بكفاءة. فالبنوك الأردنية تواجه تحدي رأس المال والحجم، إذ تتسم أغلب الوحدات المصرفية في الأردن بالصغر، مما يحد من قدرتها على التسليف ضمن الحدود المسموح بها، على المستويين: الفردي و الكلي، ولا بد لهذا الوضع من أن يتغير، مسيرةً للاتجاه نحو تقليل عدد الوحدات المصرفية، مقابل زيادة حجمها.

وحتى مع قيام البنك المركزي الأردني بتحديد نسبة كفاية رأس المال للبنوك الأردنية عند مستوى 10%، إلا أن حجم رأس المال المطلق قد لا يكون كافياً ليمكن هذه البنوك من منافسة البنوك في الدول المجاورة أو العالمية، في الحقبة القادمة، إذ من المتوقع ازدياد احتياجات الشركات والمشاريع الإنتاجية الأردنية للتسهيلات المباشرة وغير المباشرة، بشكل قد لا يمكن بنك بمفرده القيام بها، وقد يؤدي تدني درجة استعداد البنوك الأردنية لهذا الأمر، إلى فقدانها لجزء كبير من السوق المصرفية المحتملة مستقبلاً.

إن حدة المنافسة، وسهولة انتشار المعلومات، وتوسع معارف وقدرات المقترضين، أدى وسيؤدي، إلى المزيد من الضغط على الهوامش الربحية للبنوك، وبالتالي تراجع أرباحها من المصادر التقليدية، مما يضع البنوك الأردنية أمام تحدي التغيير في تركيبة الدخل، حيث يجب عليها البدء بالاستعداد لمرحلة تغير قادمة، لا يعتمد الربح فيها على المصادر التقليدية فقط، بل على الإدارة الشاملة للميزانية، بمعنى تبني مفهوم حديث لإدارة البنك لميزانيته، وهو المفهوم الذي بدأت البنوك الكبرى في العالم في تبنيه منذ سنوات، وقد استطاعت هذه البنوك زيادة العائد على موجوداتها عن طريق تبني هذه الوسائل الحديثة في إدارة الميزانية. إذ

يمكن تحقيق زيادة في الأرباح عن طريق اتباع أسلوب إدارة الموجودات و المطلوبات (Asset and Liability Management) والذي يعتمد على إدارة تركيبة استحقاق الموجودات والمطلوبات، والفجوة المتكونة من ذلك، وتركيبة العملات التي يتعامل بها البنك (position)، وحياسة الأوراق المالية القابلة للمتاجرة¹.

ولعل أهم التحديات التي تواجه البنوك الأردنية هي الهوة الواسعة بين نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها هذه البنوك، وتلك الشمولية، والخدمات المتطورة والمتعددة التي تقدمها البنوك التجارية العالمية، ويعود سبب الضعف في مستوى الخدمات المقدمة من بعض البنوك في الأردن إلى محدودية السوق الأردنية، بالإضافة إلى حقيقة صغر حجم معظم البنوك، مما يؤدي إلى تدني نسبة الإنفاق على التطوير التكنولوجي، بشكل عام.

¹ محاضرة ألقاها Greg Karian، عضو جمعية البنوك البريطانية، في معهد الدراسات المصرفية/عمان، بعنوان

1-2 أهمية الدراسة

بالرغم من غنى المكتبة الأردنية بالدراسات والأبحاث التي تتناول التحليل المالي لوضع الجهاز المصرفي، إلا أنها تفتقر إلى الدراسات الإقتصادية التطبيقية في نواحي القدرة التنافسية للجهاز المصرفي، ودراسات المقارنة للخدمات المقدمة من البنوك في الأردن. وتكمن أهمية الدراسة في أنها ستحاول وضع توصيات يمكن أن تساهم في رفع كفاءة البنوك، وتعزيز أجواء المنافسة بين أطراف القطاع المالي بشكل عام، من خلال دراسة الهيكل السوقي السائد ضمن قطاع البنوك في الأردن، عن طريق تحليل الأوضاع المالية للبنوك، وإجراء دراسة مقارنة حول الخدمات التي تقدمها.

1-3 هدف الدراسة

تهدف هذه الأطروحة إلى اختبار أثر الهيكل السوقي السائد في قطاع البنوك على أداء هذه البنوك، من أجل تحديد مستوى المنافسة بين أطراف هذا القطاع، باستخدام نماذج قياسية. إضافة إلى القيام بدراسة مقارنة للخدمات المقدمة من البنوك الأردنية لعملائها.

1-4 منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على إتباع منهجين للتحليل: الوصفي و القياسي. حيث سيستخدم المنهج الأول لتحليل المواقع الفردية للبنوك بناء على بيانات العام 1995، بالإضافة إلى تحليل الميزانيات المجمعّة للبنوك من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات، باستخدام الجداول والأشكال البيانية. أما المنهج القياسي، فسيتم من خلاله تطبيق نماذج قياسية لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى المنافسة بين البنوك في الأردن.

1- 5 مصادر البيانات

لأغراض هذه الدراسة، تم الاعتماد على النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي، والتقارير السنوية المنشورة من قبل البنوك (الميزانيات و قوائم الأرباح والخسائر). بالإضافة لذلك لجأ الباحث إلى بعض المراجع العربية والأجنبية، وإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في البنوك والبنك المركزي.

1- 6 الدراسات السابقة

تتوزع المكتبة العربية والأجنبية بالكثير من الكتب والدوريات المتخصصة في دراسات البنوك والقطاع المالي. وقد أولى كثير من الباحثين الأردنيين اهتماماً كبيراً بقطاع البنوك في الأردن، إذ إن هناك كثيراً من الدراسات، ورسائل الماجستير والدكتوراه، التي تناولت بالبحث والتحليل قطاع البنوك من ناحية الأداء والكفاءة، ومدى مساهمة هذا القطاع في تعزيز التنمية في الأردن، ولكن المكتبة الأردنية تخلو من أي دراسة قامت بقياس مستوى المنافسة بين البنوك في الأردن، من خلال تطبيقات اقتصادية قياسية.

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على بعض الأدبيات التي هدفت إلى تبيان أهمية القطاع المصرفي الأردني، والمستوى التنافسي السائد بين أطرافه، إضافة إلى الدراسات القياسية التي اهتمت بتحديد مستوى المنافسة بين البنوك، من خلال دراسة العلاقة بين هيكل سوق البنوك وأدائها.

يرى النابلسي (النابلسي، 1994: 12-31) أن البنك المركزي الأردني قد اتبع، في السنوات الأولى من عمره، سياسات ترمي إلى تنويع المؤسسات المصرفية، وزيادة عددها، وتوزيع وجودها الجغرافي في مختلف أنحاء المملكة، وذلك بهدف كسر احتكار القلة الذي كان يمارسه العدد المحدود من المصارف (Oligopoly)، ورفع مستوى الخدمات المقدمة منها، وتوسيع باب التعامل مع أعداد أكبر من الجمهور. ويرى النابلسي أن التعددية المصرفية قد ساهمت في زيادة التنافس بين البنوك لجذب الودائع، وتسهيل المعاملات، وتوسيع نوافذ الائتمان، وإدخال

الإدارة المصرفية الدولية إلى السوق الأردنية. بيد أن البنك المركزي أدرك في العام 1978 بان السوق الأردني أصبح مشبعاً بالبنوك التجارية، وان تزايد أعداد هذه البنوك فوق ذلك المستوى سيؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة غير السوية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالجهاز المصرفي ككل، ولذلك قرر في نفس العام التوقف عن الترخيص لبنوك جديدة.

في حين أن عقل (عقل، 1996 : 8-10) يعتقد أن السياسات الحكومية التي هدفت إلى خلق مؤسسات تتمتع بامتيازات وتحنكر الائتمان المدعوم لقطاعات معينة، قد أثرت على المنافسة بين البنوك في الأردن بشكل سلبي، ويرى أن المبالغة في تفرع الجهاز المصرفي قد أدت إلى ازدحام السوق بكم غير قليل من الوحدات المصرفية، حيث جاء ذلك الكم على حساب النوع. وقد قام عقل في دراسته بتعداد بعض التحديات التي يجب على القطاع المصرفي أن يتصدى لها ويعالجها، حتى يصبح قادراً على المنافسة خلال الفترة المقبلة، والتي تتسم بالتحريك الكامل للخدمات المالية والمصرفية. أما بالنسبة للإصلاحات المطلوبة على مستوى الجهاز المصرفي، فيرى عقل أن أهمها يكمن في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والعمل على تقليص عدد الوحدات المصرفية، إضافة إلى إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها بعض المؤسسات، وفتح السوق أمام المنافسة الحرة.

ويرى المالكي (المالكي، 1993 : 16-18) أن البنوك في الأردن تواجه منافسة خارجية وداخلية، إذ أن تبني الأردن لفلسفة الاقتصاد الحر، والعمل على تفكيك القيود المالية والنقدية والتجارية، ستعمل على جعل السوق الأردني امتداداً كاملاً للسوق العالمي، مما يعني أن البنوك الأردنية ستعرض لمنافسة متزايدة من قبل المؤسسات المصرفية الدولية، ويوضح المالكي أن منافسة أو مجارة البنوك الخارجية، والمحافظة على الزبائن المحليين، يستدعي أن تكون البنوك الأردنية قادرة على تقديم خدمات منافسة وبكفاءة مناسبة، وهذا يعني أن عليها إدخال الأساليب التقنية والأجهزة الحديثة، وتبني التدريب المصرفي المتقدم، كي تتمكن هذه البنوك من إدخال الأدوات المصرفية والمالية الحديثة، والمبتدعات التي تظهر في الأسواق الخارجية دون توقف. أما بخصوص المنافسة الداخلية، فإنه يرى أن هذه المنافسة تتمثل في وجود عدد زائد من البنوك، وبشكل أكثر مما يستدعيه عدد السكان و حجم الاقتصاد، وبالتالي

فإن المشكلة تكمن في ضيق السوق المحلي. ومع مشكلة كهذه، فإن الحل يكون بتخفيض عدد البنوك أو توسيع السوق، من خلال ضم جزء من الأسواق الخارجية إليه، عن طريق تصدير الخدمات المصرفية. إلا أن المالكي لم يوضح كيف يمكن للبنوك الأردنية أن تنجح في تصدير خدماتها المصرفية، خاصة وأن معظم هذه البنوك تعتبر صغيرة الحجم، إضافة إلى افتقارها للأساليب والنظم التكنولوجية اللازمة لجلب عملاء من خارج حدود الأردن، أو طرح منتجاتها في تلك الأسواق.

ويشير الدويك (الدويك، 1996 : 21-24) إلى أن قطاع البنوك عالمياً قد شهد بعض المتغيرات المتسارعة خلال السنوات الأخيرة، أهمها : عولمة الأسواق المالية وحرية تبادل الخدمات المالية والمصرفية وإزالة القيود، التطور المصرفي العالمي وظهور خدمات وأدوات مالية جديدة باستمرار، إضافة إلى تطبيق معايير الكفاية الرأسمالية والإقبال الكبير على عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة. وقد حاول الدويك إيجاز الخطوات الواجب على البنوك الأردنية اتخاذها حتى تتمكن من لعب دوراً ملموساً في عملية التنمية الشاملة، وحتى تتمكن هذه البنوك من الحفاظ على حصتها في السوق، خصوصاً في وجه المنافسة الشديدة المتوقعة، وأوجز هذه الخطوات بما يلي :-

1. أن يتم تقوية رؤوس أموال البنوك، من أجل رفع معدل كفاية رأس المال بما ينسجم والمعايير التي وضعتها لجنة بازل، مما سيعمل بدوره على تعزيز القدرة التنافسية لهذه البنوك.

2. اعتماد البنوك على التخطيط الاستراتيجي كمرتكز أساسي في عملها.

3. الاستمرار في التطوير الإداري والتحديث المستمر في تدريب وتطوير كفاءة العناصر البشرية العاملة في الجهاز المصرفي.

4. مواكبة التكنولوجيا المصرفية بشكل يدعم القدرات التنافسية للبنوك، ويمكنها من توفير أنظمة وقواعد بيانات متكاملة عن عملائها وعن السوق المحلي والعربي والدولي، من خلال ربط فروع الجهاز المصرفي كوحدة متكاملة بطريق مباشر، مع مراعاة ربط مراكز البنوك مع المراكز والأسواق المالية الدولية.

5. تطوير الخدمات المصرفية القائمة حالياً، واستحداث خدمات مصرفية حديثة تركز على الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية المتقدمة وتطوير التعامل بالأدوات المستخدمة في الأسواق المالية والنقدية الدولية .

أما عورتاني (عورتاني، 1997 : 127-134) فقد قام بإجراء دراسة حول أثر التركيز في البنوك التجارية على المتغيرات الاقتصادية في الأردن¹، ويرى أن هناك فشلاً واضحاً من قبل البنوك المرخصة في إعادة تحويل الموارد الاقتصادية نحو نشاطات الإنتاج المختلفة، واستدل على ذلك من خلال ملاحظة ارتفاع درجة السيولة لدى البنوك، والتقصير الواضح في تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما يرى عورتاني أن درجة المنافسة في القطاع البنكي في الأردن ضعيفة، للأسباب التالية:

أ. إن أكثر من نصف العمل المصرفي في الأردن، وبمعايير مختلفة، يتم من خلال البنوك كبيرة الحجم.

ب. إن قطاع البنوك في الأردن يتمتع بهوامش فائدة مرتفعة (الفرق بين الفوائد المفروضة على القروض، والفوائد الممنوحة للودائع)، مقارنة مع الهوامش الموجودة في الدول الأخرى.

ج. تتميز البنوك الكبيرة بسياسات ائتمانية أفضل من تلك المتبعة لدى البنوك الأصغر حجماً.

د. هناك تباين واضح في العائد على رأس المال عبر الشرائح المختلفة. حيث تتميز البنوك كبيرة الحجم بارتفاع عوائدها، مقارنة مع الشرائح الأخرى.

وفي سياق آخر، قام بركات (بركات، 1994 : 23-27) بإيجاز التحديات التي يواجهها

القطاع المصرفي الأردني، كالتالي :-

1) تحدي المنافسة : حيث يرى الباحث انه في ظل توصيات البنك الدولي بفتح الأسواق الأردنية أمام فروع ومكاتب البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية، فان الجهاز المصرفي سيواجه منافسة كبيرة.

¹ قام الباحث باستخدام مقياسين للتركز: مؤشر التركيز الأكبر لثلاثة بنوك، ومقياس هيرفندال.

(2) تحديات البنية البنكية للجهاز المصرفي: حيث تُقسم وحدات الجهاز المصرفي في الأردن، بشكل عام، بصغر الحجم .

(3) تحدي التقسيم الوظيفي.

(4) تحدي توفر الكفاءات المصرفية .

(5) تحدي التكنولوجيا.

(6) تحدي السياسات الاقتصادية : حيث يرى الباحث انه في ظل السياسات النقدية المتشددة، فان البنوك تكون مضطرة لرفع أسعار الفائدة على الإقراض، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على الإقراض، ويزيد العبء على البنوك .

(7) تحدي هيكل الودائع : والذي ينقسم إلى تحدي مصدر الودائع ، وتحدي تركيبة الودائع .

ويرى بركات أن هناك حاجة ماسة لتطوير الجهاز المصرفي الأردني، حتى تتمكن البنوك من مواجهة هذه التحديات من خلال تقوية البنوك لرؤوس أموالها، الاستمرار في التطوير الإداري، تطوير الخدمات المصرفية القائمة حالياً، واستحداث خدمات مصرفية حديثة .

وفي مجال آخر، يرى عقيل (عقيل، 1996 : 106-178) أن الاهتمام باستخدام أنظمة المعلومات للحصول على الميزة التنافسية (Competitive Advantage) قد ازداد على المستوى العالمي في منتصف الثمانينات، وقد عرف هذه الميزة التنافسية بأنها " تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل رائد بغرض التقدم على المنافسين". ويرى عقيل أن قطاع المصارف في الأردن يتميز بمستوى عال من المنافسة، نظراً لتقارب حجم وقدرة هذه المصارف، وقيامها بتقديم خدمات متشابهة نوعاً ما، مما يؤدي إلى زيادة في القوة التفاوضية للعملاء، وذلك بسبب إمكانية حصولهم على الخدمات من عدة مصارف في آن واحد. وقد وجد أن الكثير من البنوك الأردنية قد اتجهت نحو تطوير أنظمة المعلومات لديها من أجل الحصول على/أو تعزيز هذه الميزة التنافسية .

إلا أن واقع الجهاز المصرفي يختلف عما ذكره الباحث أعلاه، حيث انه لا يمكن اعتبار البنوك متقاربة في حجمها وقدراتها، فهناك ثلاثة بنوك تسيطر على 56% من موجودات

السوق، و 50% من مجموع حقوق المساهمين لدى جميع البنوك، مما يجعلها أكبر حجماً وأكثر قدرة من البنوك الأخرى، وبفارق واضح. أما بخصوص قيام المصارف بتقديم خدمات متشابهة، فإن هذا أيضاً بعيد عن الواقع حيث أن هناك بعض الخدمات الحديثة والمتطورة لم يتم تقديمها لغاية الآن إلا من خلال بضعة بنوك، وسيتم التطرق إلى الخدمات المقدمة من قبل البنوك لعملائها في فصل لاحق.

أما بخصوص الدراسات الأجنبية التي اهتمت بقياس المستوى التنافسي السائد بين البنوك في القطاعات المصرفية، من خلال استخدام نماذج قياسية، فقد قام الباحثان بيرغر وهنان (Berger and Hannan, 1989 : 291-298) بدراسة حول الوضع التنافسي للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف النموذج الذي استخدمه الباحثان إلى اختبار صحة الفرضية القائلة بأن تفوق البنوك كبيرة الحجم، في ظل وجود تركيز في السوق، يكون ناجماً عن ممارستها لقوتها الاحتكارية، مما يعني انخفاض مستوى المنافسة في السوق (Structure/Conduct/Performance Hypothesis)، مقابل الفرضية القائلة بأن ارتفاع مستوى أداء البنوك الكبيرة ناجم عن ارتفاع مستوى كفاءتها (Efficiency Hypothesis).

ويرى الباحثان أن الطريقة الأمثل لاختبار هذه الفرضيات يكون من خلال دراسة أثر التركيز في السوق على الأسعار السائدة. وقد استخدمنا النموذج التالي:

$$r_{ijt} = \alpha + \beta (\text{Conc}_{jt}) + \gamma X_{ijt} + \mu_{ijt}$$

حيث ترمز (r_{ijt}) إلى سعر الفائدة المدفوع على الودائع في الوقت t من البنك i الموجود في السوق z ، و (Conc_{jt}) إلى نسبة التركيز في السوق z في الوقت t ، وقد استخدم الباحثان مقياسين للتركز: مؤشر التركيز للبنوك الثلاثة الكبرى (CR3)، ومقياس (Herfindahl)، وسيتم التطرق بالتفصيل لمقاييس التركيز في فصل لاحق. وترمز (X_{ijt}) إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة (نسبة النمو في الودائع، عدد فروع البنك، متوسط الأجور لدى البنك) والتي تتغير تبعاً للبنك، السوق، والفترة الزمنية.

ويهدف النموذج أعلاه إلى اختبار الفرضيات التالية:

H0 : $(\beta < 0)$ ، مما يعني أن ارتفاع مستوى التركيز في السوق يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المدفوعة للعملاء. وهذا يتفق مع هيكل السوق غير التنافسي، والذي يتصف حسب النظرية التقليدية (Structure/Conduct/Performance) بوجود تواطؤ (Market Collusion) يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة المدفوعة للعملاء، من أجل تحقيق أرباح أكبر.

H1 : $(\beta \geq 0)$ ، وهذا يعزز نظرية الكفاءة، إذ أن ارتفاع مستوى كفاءة البنوك يتضمن انخفاض مستوى التكلفة الحدية لديها، وبالتالي فإنها تقوم برفع أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين.

وقد دلت النتائج التي حصل عليها الباحثان على وجود علاقة عكسية بين مستوى التركيز من جهة، وسعر الفائدة المدفوع على الودائع من جهة أخرى. مما يعني أن ارتفاع أرباح البنوك الكبيرة يعود بالدرجة الأولى إلى ممارستها لقوتها الاحتكارية، وبالتالي انخفاض مستوى المنافسة بين البنوك.

الباحثان وليامز و مولينيكس (Williams and Molyneux, 1994 : 433-443) قاما بدراسة حول قطاع البنوك في إسبانيا، تهدف إلى دراسة هيكل السوق السائد، وبالتالي تحديد ما إذا كان الأداء المتميز للبنوك كبيرة الحجم (والذي عادة ما يقاس من خلال أرباحها) ناجم عن وجود تواطؤ في السوق، مما يعني انخفاض مستوى المنافسة، أم عن ارتفاع مستوى كفاءة هذه البنوك، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حصتها من السوق (Efficiency Hypothesis). وقد قام الباحثان باستخدام النموذج التالي:

$$\Pi = a_0 + a_1 CR + a_2 MS + \sum a_i X_i$$

حيث ترمز (Π) إلى ربحية البنك، و (CR) إلى نسبة التركيز في السوق (نسبة تركيز البنوك الثلاثة الكبرى (CR_3))، و (MS) إلى حصة البنك من السوق (الودائع لدى البنك / مجموع الودائع)، و (X_i) إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي رأى الباحثان أن لها تأثيراً كبيراً على ربحية البنك (نسبة رأس المال / الموجودات، نسبة القروض / الودائع، مجموع الموجودات).

ويهدف هذا النموذج إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

H0 : ($a_1 > 0$ و $a_2 = 0$)، مما يعني أن ارتفاع مستوى التركيز في السوق يؤدي إلى ارتفاع أرباح البنوك، بغض النظر عن مدى كفاءتها، وهذا يعزز النظرية التقليدية (Structure/Conduct/ Performance).

H1 : ($a_1 = 0$ و $a_2 > 0$)، مما يعني أن البنوك التي تتمتع بمستوى كفاءة أعلى من منافسيها، تكون قادرة على زيادة مستوى أرباحها، بغض النظر عن مستوى التركيز في السوق (Efficiency Hypothesis).

وقد دلت نتائج التقدير على وجود علاقة إيجابية (ذات معنوية إحصائية عالية) بين مستوى التركيز في السوق وأرباح البنوك، بينما لم تكن قيمة المعامل المرتبط ب (MS) معنوية مختلفة عن الصفر. مما يعني أن مستوى المنافسة بين البنوك في إسبانيا يعتبر متدنياً.

الباحث سميرلوك (Smirlock, 1985 : 69-81) انتقد النظرية القائلة بأن ارتفاع مستوى أداء المؤسسات كبيرة الحجم يعود إلى ممارستها لقوتها الاحتكارية، إذ يرى أنه لا يوجد علاقة بين مستوى التركيز في السوق وأرباح البنوك، وإنما العلاقة هي بين حصة البنك في السوق ومستوى أرباحه، مما يتفق مع نظرية الكفاءة (Efficiency Hypothesis)، وقد قام الباحث بإجراء دراسة على 2,700 بنك من مختلف الولايات الأمريكية، بتطبيق النموذج التالي:

$$\Pi = a_0 + a_1 MS + a_2 CR + a_3 MSCR + \sum a_i Z_i$$

حيث ترمز (II) إلى أرباح البنك، و (MS) إلى حصة البنك من السوق (الودائع لدى البنك / مجموع الودائع لدى البنوك)، و (CR) إلى نسبة التركيز في السوق، وقد استخدم الباحث مؤشر تركيز ودائع البنوك الثلاثة الكبرى (CR3)، و (MSCR) عبارة عن مضروب (MS) و (CR)، بينما ترمز (Z_i) إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يرى الباحث أنها تؤثر على مستوى أداء البنك (مجموع الودائع، مجموع الموجودات، نسبة النمو في الودائع، نسبة الودائع تحت الطلب / مجموع الودائع).

وقد دلت نتائج التقدير على وجود علاقة إيجابية بين (MS) و (II)، بينما لم تكن قيمة معامل (CR) معنوياً مختلفة عن الصفر في جميع الدوال التي تم تقديرها، مما يعزز وجهة نظر الباحث بأن ارتفاع مستوى كفاءة المؤسسات الكبيرة يؤدي إلى زيادة حصتها من السوق، وبالتالي ارتفاع أرباحها. وقد تم تضمين المتغير (MSCR) في النموذج أعلاه لاختبار إذا ما كان هناك ارتباط بين حصة البنك من السوق وتحقيق هذا البنك لأرباح احتكارية (monopoly rent sharing)؛ وقد دلت نتائج التقدير على وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير و (II)، مما يعني أنه لا يوجد ارتباط بين حصة البنك في السوق وتحقيقه لأرباح احتكارية.

الباحثون مولينيكس، وليامز و ثورنتون (Molyneux, Williams and Thornton, 1994: 445-459) قاموا بإجراء دراسة حول الأجواء التنافسية السائدة بين البنوك في الأسواق الأوروبية، وذلك بتفحص إذا ما كانت هذه الأسواق قابلة للمنافسة أم لا (contestable). وقد قاموا بتقدير دالة الإيرادات (reduced-form bank revenue equation) لعدد من البنوك في أوروبا خلال الفترة 1986-1989، واستخدموا اختبار (Rosse-Panzor H Statistic) لتقدير الأجواء التنافسية بين البنوك في أوروبا (وينسب هذا الاختبار إلى الباحثين روس و بانزر (Rosse & Panzar, 1987:443-456)، حيث قاما بتطبيقه، بهدف اختبار إذا ما كانت الأسواق تنافسية أم لا). وقيمة (H) في هذا الاختبار عبارة عن مجموع مرونة إيرادات المؤسسة نسبة إلى أسعار مدخلات الإنتاج لديها (Sum of elasticities of total revenue of the firm, with respect to its input prices) والتي يتم الحصول عليها من خلال تقدير دالة الإيرادات. ويتم تحديد هيكل السوق السائد من خلال هذا الاختبار كما يلي:

- 1) إذا كانت قيمة (H) سالبة، فإن هيكل السوق يتصف بالاحتكار. والسبب في ذلك هو أنه عند ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في حالة الاحتكار، فإن التكلفة الحدية سترتفع، وتخفض الكمية التوازنية للإنتاج، وبالتالي تنخفض العائدات الكلية للمؤسسة.
- 2) إذا كانت قيمة (H) تساوي 1، فإن هيكل السوق يتصف بالمنافسة التامة. إذ أن أية زيادة في أسعار مدخلات الإنتاج في هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحدية، ومتوسط التكلفة، بدون أي تغيير في مستوى الإنتاج الأمثل للمؤسسات.

وقد قام الباحثون بتقدير دالة الإيرادات التالية، لاستخراج قيمة (H):

$$\ln TRASS = a + b \ln PL + c \ln PK + d \ln PF + e \ln ASS + f \ln LNASS \\ + g \ln CAPASS + h \ln IBTDEP$$

حيث ترمز (TRASS) إلى نسبة مجموع إيرادات الفوائد لكل دولار من الموجودات، و(PL) إلى تكاليف الموظفين (مؤشر لسعر وحدة العمل)، و(PK) إلى النفقات الرأسمالية لكل دولار من الموجودات الثابتة (مؤشر لسعر وحدة رأس المال)، و(PF) عبارة عن نسبة أسعار الفائدة المدفوعة سنويا إلى مجموع الودائع (مؤشر لسعر وحدة مصادر التمويل)، و(ASS) إلى مجموع الموجودات، و(LNASS) إلى نسبة القروض إلى مجموع الموجودات، و(CAPASS) إلى نسبة رأس المال إلى الموجودات، و(IBTDEP) إلى نسبة الإيداع ما بين البنوك (interbank deposits) إلى مجموع الودائع.

وقد دلت قيم اختبار (H) التي حصل عليها الباحثون، بعد تقدير الدالة أعلاه لبيانات البنوك في خمسة دول أوروبية، على أن هيكل السوق السائد في ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، وإسبانيا يعتبر أقرب إلى المنافسة الاحتكارية (monopolistic competition)، إذ كانت قيم اختبار (H) موجبة ولكن أقل من (1)، بينما في حالة إيطاليا فإن هيكل السوق السائد يعتبر أقرب إلى الاحتكار، إذ كانت قيم اختبار (H) سالبة في جميع السنوات.

◆ الفصل الثاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

2 - 1 الإطار النظري للدراسة

إن الوصول إلى نقطة التوازن التنافسي يتضمن أن يتم توزيع واستغلال الموارد بصورة فاعلة، بحيث يتم الوصول إلى الحل الأمثل (optimal solution). أما على أرض الواقع، فإننا نتحدث دائماً عن درجة المنافسة في أي سوق، ذلك أن وجود سوق تتوافر فيها جميع شروط المنافسة التامة هي حالة نادرة، وبالتالي فإننا نبحث في مدى قرب هذه السوق من الوصول إلى الحل الأمثل. وهذا يقودنا إلى الحديث عن مصطلح "المنافسة العملية" (Workable Competition) (Heggstad, 1984 : 645-650).

وعند دراسة موضوع المنافسة في سوق ما، فإن هناك عدة طرق يمكن اعتمادها للتعرف على مدى وجود مثل هذه المنافسة، وقياس مستواها. وأولى هذه الطرق هي دراسة الهيكل / السلوك / الأداء في السوق (Structure/Conduct/Performance Framework)، وهي إحدى الطرق التقليدية التي تمت دراسة المنافسة ضمن إطارها (Gilbert, 1984 : 617-645). وتنطلق الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب بتحليل هيكل السوق، والنظر في كيفية تأثير هذا الهيكل على سلوك الموردين (suppliers) فيه، ومن ثم تقييم عمل هؤلاء الموردين في إطار هذا الهيكل. والفكرة الأساسية ضمن هذا الأسلوب أنه كلما زادت نسبة التركيز في السوق، زادت أرباح الشركات.

إن أحد الأساليب الحديثة في دراسة المنافسة، هو النظر في مدى قابلية السوق للمزاحمة أو المنافسة (Contestability) (Rosse and Panzar, 1987 ; Molyneux, 1994). ومن أجل أن تكون السوق قابلة للمنافسة، لا بد من توفر حرية الدخول إليها، أي أن تكون تكاليف الدخول إلى السوق قليلة جداً. والملاحظ أن النتائج في إطار هذا الأسلوب تختلف عنها في الأسلوب التقليدي، وبالتحديد فإنه من الممكن عدم وجود علاقة بين درجة التركيز في السوق وأداء الشركات فيه. فإذا كان التركيز عالياً في السوق، فإن التخوف من دخول منافس جديد

سوف يدفع الشركات العاملة فيه إلى تحديد سعر يمنع دخول أي شركة جديدة، وهي نتيجة طبيعية للمنافسة.

إن انعدام المنافسة في سوق ما، وما يترتب على ذلك من خسارة في كفاءة الإنتاج والتوزيع، يتوجب تبني سياسات جديدة تعمل على رفع مستوى التنافسية، ومن ثم تحقيق الكفاءة المرجوة، وذلك للوصول إلى الحل الأمثل. ويجب ملاحظة أن الجهود المبذولة لتعزيز المنافسة بين البنوك، قد لا تُؤتي أكلها، إذا ما كانت القطاعات الأخرى ضمن النظام المالي للدولة تتسم بتدني الكفاءة، وانخفاض مستوى المنافسة. وبالتالي فإنه يتوجب التعرف على مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي غير البنكية على تقديم خدمات ومنتجات، تعتبر بديلة لما تقدمه البنوك. فإذا وجد أن قطاع البنوك لا يواجه أي منافسة خارجية، فإن التركيز على اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تعزز المنافسة ضمن هذا القطاع، سوف تؤدي بالتأكيد إلى تحسين فاعلية النظام المالي برمته.

2-1-1 مصطلح المنافسة العملية

عند القيام بإصلاح أي سوق غير تنافسية، يكون من الضروري بحث تكاليف هذا الإصلاح إلى جانب منافعه. فقد نجد أن زيادة المنافسة في القطاع المصرفي قد ينطوي على نتائج غير مرغوبة، إذ من الممكن أن يعمل ذلك على منع البنوك من القيام بأعمالها الأساسية، وخصوصاً ما يتعلق بجمع ومعالجة البيانات الخاصة بعملائها. وتتلخص الفكرة الأساسية في أن الأسواق التي تتسم بوجود تركيز عالٍ، تكون فيها البنوك قادرة على جني أرباح طويلة الأجل من المقترضين الجدد، والذين تكون مخاطر إقراضهم عالية جداً، وذلك نظراً لعدم وجود سجل سابق لتعاملاتهم. وتكون البنوك على استعداد لتقديم التمويل لهم إذا تم اعتبارهم عملاء على المدى الطويل، بمعنى أنهم سيجلبون في المستقبل أعمالاً تعتبر مخاطرها متدنية، بحيث يكون لدى البنك سجل عنهم (Mester, 1996 : 1025-1043).

إن من الضروري ملاحظة أن هذا التفاعل بين المنافسة ورغبة البنوك في تقديم التمويل للمشاريع الجديدة لا تعتمد فقط على درجة التركيز في السوق، وإنما على مدى توفر

مصادر أخرى لتمويل هذه المشاريع أيضاً. وبالتالي فإن أسواق المال المتطورة، التي تمنح الشركات فرصة للحصول على التمويل من خلال الأوراق التجارية (commercial papers)، والسندات التجارية (corporate bonds)، سوف تخلق ضغوطاً تنافسية، تقلل من قيمة اعتماد المشاريع الجديدة على التمويل من البنوك (Berger, Hunter and Timme, 1993 : 360-382). من هنا تبرز أهمية مبدأ المنافسة العملية، الذي يأخذ بالحسبان منافع وتكاليف التحرك نحو بيئة أكثر تنافسية. إن مبدأ المنافسة العملية يضع عدة مؤشرات، يتم من خلالها الحكم على السوق، إذا كانت تنافسية أم لا (Heggestad, 1984 : 645-650)، ومنها:-

1) مدى تجانس (standardization) المنتجات في هذه السوق.

2) درجة التركيز عند البائعين (seller concentration).

3) أسلوب تحديد الأسعار في السوق.

4) حجم، نمط، ونوعية المعلومات في السوق.

5) مدى استجابة العرض الحقيقي للإنتاج في السوق.

6) نمط التكاليف في المدى القصير وال المدى الطويل.

7) مرونة التغير في الطاقة الإنتاجية.

2-1-2 نموذج الهيكل / السلوك / الأداء (Structure/Conduct/Performance)

يقوم هذا النموذج على مبدأ أن هيكل السوق يؤثر على سلوك الشركات وبالتالي على أدائها، وتكون السببية من الطرفين (causality is uni-directional) (Gilbert, 1984:617-645). ويتم تحديد هيكل السوق من خلال دراسة عوامل العرض والطلب، وأهمها: الطلب: مرونة الطلب، المرونة التقاطعية للطلب، نمو السوق، و عادات الشراء عند المستهلكين،

العرض: موقع وملكية المواد الخام، التكنولوجيا، مدى دوام السلع (product durability)، وجود الاتحادات، تاريخ الصناعة، الإطار التشريعي والسياسي. (يلاحظ أن القليل من هذه الخصائص يمكن تطبيقه على البنوك).

إن صفات هيكل السوق، التي يتم تعريفها تحت هذا النموذج هي: درجة التركيز، والتنويع (diversification)، ودرجة الاختلاف بين السلع (differentiation)، وعوائق الدخول، و وفورات الحجم (scale economies).

أما سلوك الشركة فيمكن أن يشمل إستراتيجية التسويق والإعلانات، والبحث والتطوير، بالإضافة إلى القرارات الخاصة بالمنتجات. وبما أنه يتم الافتراض دائماً أن الهدف الأساسي للشركة هو تعظيم الأرباح، فإن كلا من أوجه السلوك المذكورة أعلاه يمكن تفسيرها ضمن إطار سلوك تعظيم الأرباح.

بالنسبة لأداء الشركة، فمن الممكن قياسه بعدة طرق، منها: العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات، الكفاءة التوزيعية (allocative efficiency)، خلق العمالة المؤهلة، ونوعية الإنتاج. وقد اعتمد كثير من الباحثين على الكفاءة التوزيعية كأحد أهم المقاييس لأداء المؤسسات في السوق. إذ يتم مقارنة الأداء الحالي للمؤسسات بذلك المتوقع في حالة الوضع المثالي/التوازني (Pareto optimum).

وعند تطبيق هذا المبدأ في إطار الدراسات التطبيقية، فإن المؤشرات التي يجب تفحصها من أجل تحديد ما إذا كانت سوق البنوك تنافسية أم لا هي:-

أولاً : الهيكل

(أ) عدم وجود سيطرة، بحيث تكون أحجام البنوك الكبيرة ضمن ما تسمح به وفورات الحجم (economies of scale).

(ب) درجة الاختلاف في نوعية المنتجات المالية تكون معتدلة، وحساسية للتغير في الأسعار.

(ج) عدم وجود قيود على تحرك البنوك في الأسواق المختلفة (سواء في جانب الموجودات أو المطلوبات).

(د) أن تكون معلومات السوق بخصوص الفرص المتاحة، متوفرة بشكل جيد، سواءً للبنوك أو العملاء.

(هـ) أن تكون القيود القانونية والتشريعية في حدها الأدنى، ولا تعمل على التمييز.

و) عدم وجود عوائق مصطنعة في وجه خلق منتجات جديدة من قبل أي بنك.

ثانياً : السلوك

- أ) وجود منافسة بين البنوك في تعظيم الأرباح.
- ب) عدم وجود حماية للمنافسين غير الأكفيا.
- ج) عدم وجود ممارسات غير عادلة واستثنائية.
- د) عدم وجود تمييز كبير بين العملاء.
- هـ) أن تكون هناك استجابة سريعة من قبل العملاء للتغيرات في مجال الأسعار والمنتجات.

ثالثاً : الأداء

- أ) الإنتاج والتوزيع الفعال للمنتجات المالية.
- ب) أن لا يتحمل المشروع مصاريف دعائية زائدة.
- ج) أن تكون الأرباح كافية بشكل يضمن مكافأة النشاط.
- د) الإنتاج يتناسب مع التوزيع الأمثل للموارد.
- هـ) نوعية الإنتاج تتلاءم مع حاجات المستهلكين.
- و) استغلال التطورات في مجال التكنولوجيا، بشكل يتلاءم مع طبيعة السوق.

2- 1- 3 قابلية السوق للمزاومة (Contestability)

لقد كان الباحثان روس و بانزر (Rosse and Panzar, 1987) هما أول من استحدث هذا المبدأ. والفكرة الأساسية، هي أنه طالما توفرت حرية الدخول إلى السوق، فإن وجود التركيز في السوق لن يعنى انعدام المنافسة، إذ أن الشركات في السوق سوف تلجأ إلى إتباع سياسة تسعيرية، تمنع دخول منافسين جدد. ويقوم هذا المبدأ بتعريف المنافسة بشكل أدق مما رأيناه في "المنافسة العملية" وهو أيضا بديل عملي أكثر للأسلوب التقليدي في تعريف المنافسة، والذي يعتمد على توفر بعض الافتراضات، والتي نادراً ما يتم تحقيقها على أرض الواقع.

والافتراض الأساسي ضمن هذا المبدأ، هو أن يكون الدخول إلى السوق والخروج منه غير مكلف (low sunk costs). وعند تقدير مدى المنافسة في سوق ما، فإنه من المهم تفحص ما إذا كانت السوق قابلة للمزاحمة (contestable)، وقياس درجة التركيز في هذه السوق. وسوف نقوم بتطبيق هذا التحليل في دراسة قطاع البنوك في الأردن.

إن التعريف الدقيق للمنافسة، هو نقطة انطلاق هامة في أي دراسة حول تنافسية إحدى الأسواق. وعند تطبيق هذا المفهوم، فإنه من الضروري وضع عدة أسس يمكن استخدامها لتعريف المنافسة على أرض الواقع، والتي تأخذ بالحسبان أيضاً أن الانتقال في السوق إلى وضع أكثر تنافسية، يَطْوِي على تكاليف، بالإضافة إلى المنافع. كما أنه من الضروري الانتباه إلى أن المؤشرات الأساسية لهيكل السوق غير التنافسية (بناءً على درجة التركيز في السوق) قد تعطي صورة مضللة لمدى وجود التنافس في السوق، ذلك أنها لا تأخذ بالحسبان احتمالية أن التخوف من دخول منافسين جدد سوف يمنع الشركات المسيطرة من استغلال قوتها السوقية/الاحتكارية (market power).

نستخلص من ذلك، أن الدلائل التي يمكن تفحصها لتقييم ما إذا كانت السوق قابلة للمزاحمة أم لا، هي:

أ. عدم وجود حواجز للدخول إلى السوق يعني بالتأكيد أن السوق قابلة للمزاحمة، أو أنها سوقاً تنافسية.

ب. إن وجود قوانين و تعليمات تلزم المؤسسات المالية على تقديم خدمات معينة دون غيرها، يعني إلى حد ما أن السوق غير قابلة للمزاحمة. ومن هنا بدأ الاهتمام، على المستوى العالمي والمحلي مؤخراً، بفكرة البنك الشامل.

ج. إن تدني مستوى الإبداع لدى الشركات في السوق، بمعنى عدم إيجاد منتجات جديدة، يعتبر أيضاً مؤشراً على انعدام المنافسة.

◆ الفصل الثالث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

3 - 1 نشأة وتطور القطاع المصرفي الأردني

عاش الأردن حتى أوائل العشرينات من هذا القرن في ظل أوضاع إقتصادية، وسياسية، واجتماعية غير ملائمة لإقيام نشاط مصرفي أو مالي، شأنه في ذلك شأن معظم أجزاء بلاد الشام التي كان الأردن جزءاً منها في ظل الحكم العثماني. وقد شكل إعلان إمارة الأردن في العام 1923 الخطوة العملية الأولى لبناء الاقتصاد الأردني المستقل، وقد قام البنك العثماني بافتتاح فرعه الأول في مدينة عمان في العام 1925 (البنك المركزي الأردني، 1989 : 13).

وبقي فرع البنك العثماني يعمل وحيداً منذ تاريخ إنشائه وحتى العام 1934، حين قام البنك العربي بافتتاح فرعه الأول في عمان، تبعه البنك البريطاني للشرق الأوسط، الذي قام بتسجيل أول فرع له في عمان العام 1949.

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها الميدان المصرفي منذ النصف الثاني من عقد الخمسينات، وحتى العام 1964 جاءت انعكاساً لما كان الاقتصاد الأردني قد أحرزه آنذاك من تقدم وازدهار نسبيين. وقد ترتب على موجة الإقبال على إنشاء البنوك العربية والأجنبية والوطنية خلال هذه الفترة أن ارتفع عدد البنوك المسجلة في الأردن من أربعة بنوك تجارية في العام 1954، إلى تسعة بنوك يتبعها 48 فرعاً ومكتباً منتشرة في أنحاء عديدة من الأردن في العام 1964، وهو العام الذي تأسس فيه البنك المركزي الأردني (الحوارني، 1978 : 11).

وكما هو الحال في حالات الازدهار الاقتصادي، فإن القطاع المالي في الأردن قد تآثر بظروف الكساد الاقتصادي الذي بدأ تأثيره على الاقتصاد الأردني منذ العام 1983. إذ أدت هذه الظروف إلى إخفاق العديد من البنوك والمؤسسات المالية، وكانت الشركات المالية غير البنكية هي الأكثر تعرضاً لحالات الإخفاق والإعسار المالي، بسبب سياساتها الائتمانية غير المنضبطة. فمن بين 11 شركة مالية عاملة في العام 1985، لم يبق سوى شركة واحدة عاملة في نهاية العام 1996 (شركة بيت المال للإدخار والاستثمار والإسكان - بيتاً) (المالكي،

1996 : 27). ويوضح الملحق (1) تفصيلاً تاريخياً للأحداث الهامة التي ساهمت في تشكيل وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة 1925 - 1997.

ولا بد من الإشارة إلى أن قطاع البنوك المرخصة هو جزء من النظام المالي في الأردن، والذي يضم إضافة إلى البنك المركزي والبنوك المرخصة، المؤسسات التالية (النابلسي، 1994 : 30-44) :

أ. مؤسسات الإقراض المتخصصة؛ وتشمل مؤسسة الإقراض الزراعي، المنظمة التعاونية والبنك التعاوني، بنك الإنماء الصناعي، بنك تنمية المدن والقرى، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. علماً بأن بنك الإسكان، والذي كان يصنف ضمن فئة البنوك المتخصصة، قد تحول إلى بنك تجاري في العام 1997.

ب. المؤسسات المالية غير البنكية؛ وتشمل شركات الوساطة المالية، وشركات التوفير والإقراض العقاري. وكما أشرنا سابقاً، فقد انخفض عدد هذه الشركات من (11) شركة في العام 1985 إلى شركة واحدة مع نهاية العام 1996.

ج. الصرافون؛ لقد تم الترخيص لشركات الصرافة منذ أوائل الخمسينات، إلا أن هذا القطاع شهد تقلبات كبيرة، تمثلت بقرار الحاكم العسكري بإلغاء تراخيص جميع شركات الصرافة العاملة في المملكة في 1989/2/28. ومن ثم أعاد البنك المركزي ترخيصها في العام 1992، وذلك بعد إصدار قانون جديد يحدد أسس ترخيص شركات الصرافة، وينظم أعمالها.

د. مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية؛ وقد تم اللجوء إلى فتح الباب أمام ترخيص مكاتب التمثيل، بعد أن توقف البنك المركزي عن ترخيص فروع البنوك الأجنبية للعمل في الأردن. وتقتصر مهمة هذه المكاتب على تمثيل البنك أو الشركة المالية الأجنبية أمام السلطات الرسمية، وتتولى رعاية مصالح البنك أو الشركة في الأردن دون أن تمارس أي عمل من الأعمال المصرفية، أو تروج له بقصد الربح (البنك المركزي الأردني، 1984 : 65-69).

هـ. مؤسسات الادخار والاستثمار التعاقدية؛ وتشمل صندوق توفير البريد، المؤسسة الأردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقاً)، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

و. سوق عمان المالي : وقد باشر أعماله في مطلع العام 1978، كمؤسسة مالية عامة لها شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي. وهو سوق لتبادل الأوراق المالية من أسهم وسندات، بالإضافة إلى كونه هيئة مراقبة (البنك المركزي الأردني، 1989 : 36).

ومع نهاية العام 1996 كان قطاع البنوك المرخصة في الأردن يتألف من 20 بنكاً¹، ويصنف البنك المركزي هذه البنوك إلى ثلاث فئات رئيسية، هي: البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، وبنوك الاستثمار.

أولاً : البنوك التجارية، وتشمل 13 بنكاً، ثمانية منها أردنية وخمسة غير أردنية، والبنوك التجارية الأردنية هي:

- البنك العربي - البنك الأهلي - بنك الأعمال - بنك المؤسسة العربية المصرفية - البنك الأردني الكويتي - بنك القاهرة عمان - بنك الأردن والخليج - بنك الأردن مع الإشارة إلى أن البنك الأهلي وبنك الأعمال قد أكملتا عملية الاندماج في مطلع العام 1997، كما تم تحويل بنك الإسكان من مؤسسة إقراض متخصصة إلى بنك تجاري، وبذلك ارتفع عدد البنوك التجارية إلى 14 بنكاً خلال العام 1997.

أما البنوك التجارية غير الأردنية، فتضم بنكان عربيان وهما:

- البنك العقاري العربي - مصرف الرافدين وثلاثة بنوك أجنبية، وهي:

- بنك أي. أن. زد. كرنديز - سيتي بنك - البنك البريطاني للشرق الأوسط

ثانياً : بنوك الاستثمار، وتضم ستة بنوك وهي:

-بنك الاستثمار العربي الأردني- بنك الاتحاد للاذخار والاستثمار-بنك عمان للاستثمار
-بنك فيلادلفيا للاستثمار -بنك الشرق الأوسط للاستثمار -البنك الأردني للاستثمار والتمويل

¹ بالرغم من أن بنك الإسكان كان يصنف رسمياً ضمن فئة مؤسسات الإقراض المتخصصة، إلا أنه كان يعتبر كأحد البنوك التجارية، حيث سمح له البنك المركزي بقبول الودائع، وتقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية. وبالتالي فإن عدد البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية هو (21).

ثالثاً : البنوك الإسلامية، ويوجد في الأردن بنك إسلامي واحد، هو البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل الذي تأسس في العام 1979. وسيرتفع عدد البنوك الإسلامية إلى بنكان مع مطلع العام 1998، حيث سيتم افتتاح البنك العربي الإسلامي الدولي. ومن أجل تفحص مدى التطور في النشاط المصرفي للبنوك العاملة في الأردن على المستوى الكمي والنوعي، لا بد من النظر إلى مؤشرين هما: تفرع البنوك، والميزانية الموحدة.

(1) تفرع البنوك:

في العام 1948 كان هناك خمسة مكاتب للبنوك العاملة في الأردن، بمعنى أن مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة هو 75 ألف نسمة لكل مكتب (المالكي، 1993 : 16). ومع نهاية العام 1996 كان هناك 445 فرعاً للبنوك في الأردن، وبذلك بلغ المؤشر السابق حوالي عشرة آلاف نسمة لكل فرع.

ويتضح من الجدول (3 - 1) أن تفرع البنوك قد شهد تزايداً مستمراً على مر السنين، وذلك على الرغم من حالات الإخفاق والتصفية التي شهدتها بعض البنوك والمؤسسات المالية.

جدول (3 - 1)

تفرع البنوك العاملة في الأردن، (1964 - 1996).

السنة	بنوك أردنية	بنوك عربية	بنوك اجنبية	مجموع الفروع
1964	13	4	5	22
1970	25	6	10	41
1980	99	9	16	124
1990	258	21	19	298
1996	400	23	22	445

المصدر: -- البنك المركزي الأردني، نشرة خاصة بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيسه، أيار 1996.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، نيسان 1997.

(2) الميزانية الموحدة:

إن النظر إلى مطلوبات و موجودات البنوك العاملة في الأردن، يبين مدى التطور الحاصل في نشاطها ومدى مساهمة القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات الوطنية، وتقديم التمويل اللازم لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن خلال استعراض الجدول (3 - 2) ، يتضح ما يلي :-

أ. ارتفاع قيمة الموجودات البنوك بشكل كبير جداً خلال الفترة 1964-1996، حيث ارتفعت قيمة هذه الموجودات من 63 مليون دينار في العام 1964، إلى ما يقارب 9 مليار دينار مع نهاية العام 1996 (ما نسبته 172% من الناتج المحلي الإجمالي).

ب. تزايد القدرة التمويلية للمصارف، إذ شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك (للمقيمين) ما نسبته 43% من مجموع موجوداتها في العام 1996. وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20% في العام 1970 إلى حوالي 73% في العام 1996.

ج. نمو الودائع بنسب كبيرة عبر سنوات الدراسة، مما يعكس تزايداً في حجم الثقة بالمصارف. حيث ارتفعت قيمة ودائع القطاع الخاص (مقيم) من 28 مليون دينار في العام 1964، إلى ما يقارب 4 مليار دينار مع نهاية العام 1996 (أي ما نسبته حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي).

د. تدعيم المصارف الأردنية لقواعدها الرأسمالية من أجل الوفاء بالمعيار العالمي لكفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio)، وخصوصاً مع بداية التسعينيات، إذ نمت أرقام حقوق المساهمين بنسبة 147% خلال الفترة 1990-1996.

جدول (3 - 2)

موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في الأردن لسنوات مختارة، مليون دينار

1996	1990	1980	1970	1964	
					الموجودات
1,955	216.6	116.5	14.9	1.6	- نقد في الصندوق ولدى البنك المركزي
2,017	1,045	205.2	6.1	24.7	- الموجودات الأجنبية
3,765	1,824	564.9	45.5	29.3	-- التسهيلات الائتمانية (للمقيمين)
121.1	388.8	59.8	3.3	0.0	- أدوات وسندات حكومية
249.5	71.1	9.6	0.9	0.2	- استثمارات محلية
748.8	543.7	115.5	5.7	7.4	- أخرى
8,857	4,090	1,070	76	63	مجموع الموجودات
					المطلوبات
771.0	312.4	93.0	8.0	4.8	- رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
2,198	459.8	148.2	3.5	2.7	- المطلوبات الأجنبية
3,619	1,956	580.6	43.4	28.2	- ودائع القطاع الخاص (مقيم)
390.5	449.2	10.0	0.3	0.0	-- الاقتراض من البنك المركزي
1,878	912.2	238.7	21.2	27.5	- أخرى
8,857	4,090	1,070	76	63	مجموع المطلوبات

المصدر: - البنك المركزي الأردني، نشرة خاصة بمناسبة مرور 30 عاماً على تأسيسه، أيار 1996.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، نيسان 1997.

3 - 2 التحليل المالي لبيانات البنوك للعام 1995

سنقوم في هذا الفصل بتحليل المواقع الفردية للبنوك في الأردن، وفق أبرز المؤشرات المالية الخاصة بها، لبيانات العام 1995. وبداية لا بد من التعريف بأهمية بعض المؤشرات التي تم استخدامها، مثل:

i. نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (Capitalization Ratio) : وتمثل هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأسماله (حقوق المساهمين) في تمويل عملياته الاستثمارية، وتقديم التسهيلات الائتمانية. وكلما كانت هذه النسبة أعلى، كلما تمكن البنك من تقديم التسهيلات والاستثمار طويل الأجل بشكل أكبر (محيسن، 1994 : 6).

ii. نسبة القروض إلى الودائع : وهي إحدى المؤشرات التي تستخدم للدلالة على السيولة التي يتمتع بها البنك (Liquidity Ratio)، وارتفاع هذه النسبة يعني أن البنك يقوم باستخدام نسبة أكبر من الودائع المتوفرة لديه لتقديم القروض، وبالتالي تتخفف نسبة السيولة لديه.

iii. مؤشر الكفاءة : عبارة عن ناتج قسمة المصاريف عدا الفائدة على صافي الدخل قبل الضريبة¹.

وبالنظر إلى الجدول (3 - 3) والملاحق الإحصائية المرفقة (2 - 10)، فإنه يتضح أن البنك العربي يحتل المرتبة الأولى بين البنوك في الأردن من ناحية المؤشرات المالية الرئيسية، كالموجودات والتمويل وحقوق المساهمين والأرباح. وقد حققت فروع البنك في الأردن أرباحاً قياسية خلال العام 1995، إذ بلغت ما يقارب 16 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 74% مقارنة بأرباح العام 1994 (علماً بأن الأرباح الصافية لمجموعة البنك العربي خلال العام 1995 بلغت حوالي 200 مليون دولار)، ويساعد البنك العربي في المحافظة على مركزه المتقدم، القاعدة العريضة من العملاء التي تمكن البنك من الحفاظ عليها، بالرغم من دخول الكثير من البنوك إلى السوق، إضافة إلى المستوى المتطور الذي يتمتع به البنك في

¹ تم الاعتماد على الأرقام المنشورة عن هذا المؤشر في دراسة السيد مفلح عقل حول "البنوك في الأردن"، والمنشورة في مجلة البنوك في الأردن، العدد 11، تشرين أول 1996، ص 25.

جدول (3 - 3)

أهم المؤشرات المالية للبنوك في الأردن، 1995

البنك

البنك	حقوق المساهمين / الموجودات (%)	الترتيب	حقوق المساهمين	الترتيب	مجموع الودائع	الترتيب	مجموع المصرفيات	
19	3.39%	1	86,169	1	2,054,230	1	2,539,089	البنك العربي - فروع الأردن
12	7.05%	2	77,776	2	849,021	2	1,103,446	بنك الإسكان
13	6.75%	3	41,979	3	508,483	3	621,914	البنك الإسلامي الأردني
17	5.29%	5	24,181	4	372,976	4	457,007	بنك الأردن
18	5.13%	7	21,400	5	242,800	5	417,100	بنك القاهرة - عمان
3	12.54%	4	38,239	6	226,869	6	304,823	البنك الأهلي الأردني
9	8.00%	8	19,893	7	193,436	7	248,577	البنك الأردني الكويتي
5	10.91%	6	23,600	12	145,096	8	216,242	بنك الاستثمار شعري
7	8.82%	9	17,246	10	159,038	9	195,547	البنك الأردني للاستثمار والتأمين
15	5.62%	14	10,839	8	169,595	10	192,889	البنك البريطاني للتصرف الأوسط
14	5.75%	12	10,954	11	157,641	11	190,529	بنك الإحصاء للأوراق والاستثمار
16	5.42%	15	9,628	9	160,544	12	177,562	بنك أي. إن. زد كرتين
21	-18.44%	21	-31,628	13	133,581	13	171,500	بنك الأردن والتخليق
6	9.29%	10	15,903	14	121,829	14	171,169	بنك المؤسسة العربية للاستثمار
11	7.27%	11	12,009	15	119,806	15	165,236	بنك الأردن
8	8.26%	13	10,884	17	80,820	16	131,770	البنك العربي العربي
20	-13.50%	20	-15,000	16	91,679	17	111,141	بنك عمان للاستثمار
10	7.90%	18	8,071	18	79,126	18	102,145	بنك عمان
4	12.51%	19	7,559	19	37,541	19	60,414	بنك قريظة للاستثمار
2	15.16%	17	9,079	20	36,216	20	59,907	بنك الشرق الأوسط للاستثمار
1	28.11%	16	9,548	21	14,960	21	33,972	بنك الأردن

جدول (3 - 3)

أهم المؤشرات المالية للبنوك في الأردن، 1995

البنوك

البنك	المؤشر	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك
البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك
البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك
البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك
البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك	البنك
4	1,254	1	15,685	6	39.52%	1	811,758	البنك العربي - فروع الأردن			
14	3,689	2	9,451	16	71.20%	2	604,482	بنك الاسكان			
10	2,155	5	3,153	20	82.24%	3	418,154	البنك الإسلامي الأردني			
12	2,857	6	2,986	10	54.66%	4	203,867	بنك الأردن			
13	3,250	3	3,560	17	75.91%	5	184,300	بنك شقارة عمان			
8	1,789	7	2,975	13	68.69%	6	155,839	البنك الأهلي الأردني			
15	5,000	12	1,415	11	60.55%	7	117,124	البنك الأردني الكويتي			
7	1,708	10	1,812	5	39.40%	16	57,172	بنك الاستثمار العربي			
2	731	11	1,794	8	50.07%	11	79,629	البنك الأردني للاستثمار والتأمين			
3	815	8	2,731	9	53.19%	9	90,204	البنك البريطاني للشرق الأوسط			
19	28,000	19	125	4	36.49%	15	57,526	بنك الإحسان للأحزاب والامتياز			
9	1,875	14	1,086	7	43.15%	13	69,276	بنك ا.ي. ز. ك. ك. ك.			
11	2,176	4	3,428	18	78.62%	8	105,022	بنك الأردن والتنجيح			
5	1,500	9	1,900	12	62.96%	12	76,705	بنك المؤسسة العربية المصرفية			
18	12,500	18	129	15	69.18%	10	82,885	بنك الإصلا			
16	9,478	16	514	19	79.05%	14	63,885	البنك العربي العربي			
20	-146	21	-21,872	1	7.56%	20	6,930	بنك عمان الاستثمار			
6	1,667	13	1,193	3	34.37%	18	27,199	سوق بنك			
21	-247	20	-1,242	14	68.74%	19	25,804	بنك فلاحيا الاستثمار			
17	12,000	17	137	21	96.68%	17	35,014	بنك الشرق الأوسط للاستثمار			
1	369	15	892	2	14.33%	21	2,144	بنك بن قاسم			

المجال التكنولوجي، والخدمات الآلية التي يقوم البنك بتقديمها لعملائه، ناهيك عن شبكة فروعها المتكونة من 300 فرع منتشرة في 28 بلداً حول العالم، مما جعل معظم الشركات والمؤسسات الكبرى في الأردن تعتمد البنك العربي في معاملاتها. أما على مستوى البنوك في العالم العربي، فإن مجموعة البنك العربي تحتل المرتبة الثالثة من حيث الموجودات (في حين يحتل بنك المؤسسة العربية المصرفية/البحرين المرتبة الأولى، والبنك الأهلي التجاري/السعودية المرتبة الثانية)، والمرتبة الرابعة من حيث حقوق المساهمين¹.

ويحتل بنك الإسكان المركز الثاني بين البنوك في الأردن من حيث المؤشرات الرئيسية أعلاه، حيث تجاوزت موجودات البنك، الذي تأسس في العام 1974، حاجز المليار دينار لأول مرة في العام 1995 (بلغت حوالي 1,1 مليار دينار)، كما تمكن البنك من تحقيق أرباحاً قياسية بلغت 9,4 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 89% مقارنة بأرباح العام 1994، وقد كان السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع الكبير في أرباح البنك هو قيامه ببيع جزء كبير من محفظة أوراقه المالية في سوق عمان المالي². وقد استفاد البنك من التسهيلات التي كانت تقدم له من البنك المركزي والجهات التمويلية الأخرى، نظراً للدور الذي كان مناطاً به من حيث تسهيل التمويل الإسكاني لذوي الدخل المحدود، عن طريق فرض أسعار فائدة، على قروض الإسكان، تقل عن أسعار الفائدة المفروضة على القروض التجارية. وقد ساهمت الفروع العديدة للبنك، والتي وصلت مع نهاية العام 1996 إلى (118) فرعاً منتشرة في المدن والمناطق الحضرية والريفية وحتى مناطق البادية، ساهمت في اجتذاب كم أكبر من الودائع. إلا أنه يلاحظ بأن بنك الإسكان يحتل المرتبة (14) بالنسبة لمؤشر الكفاءة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة المصاريف لدى البنك، والتي هي بالطبع ناجمة عن التفرع الكبير. أما

¹ مجلة الاقتصاد والأعمال، 'أول مائة مصرف عربي'، عدد خاص، أيلول 1997، ص 16.

² مجلة MEED Money، العدد رقم 12، 1997/3/28، ص 14.

على مستوى العالم العربي، فإن بنك الإسكان يحتل المرتبة (59) من حيث الموجودات والمرتبة (66) من حيث حقوق المساهمين¹.

أما البنك الإسلامي الأردني، فإنه يحتل المرتبة الثالثة على مستوى البنوك في الأردن من حيث الموجودات والتمويل وحقوق المساهمين، بينما يحتل البنك المرتبة الخامسة من حيث الأرباح، إلا أن البنك يحتل المرتبة (20) من حيث السيولة، حيث كانت نسبة القروض إلى الودائع مع نهاية العام 1995 حوالي 82%. وقد نجح البنك خلال السنوات الأولى من تأسيسه في الحصول على حصة جيدة من ودائع السوق المحلي، حيث ارتفعت قيمة الودائع لدى البنك من 192 مليون دينار في العام 1990، إلى حوالي 508 مليون دينار مع نهاية العام 1995، ويعود ذلك إلى طبيعة الخدمات التي يقدمها البنك، والتي استقطبت جمهوراً عريضاً من العملاء الذين يفضلون التعامل مع المصارف بناءً على أسس الشريعة الإسلامية. ومن الملاحظ أن البنك الإسلامي، وبالرغم من احتلاله مركزاً متقدماً بين البنوك، لم يقم بتطوير مستوى الخدمات المقدمة لعملائه، ولا حتى مكننة المعاملات بين فروعها، وذلك نظراً لاحتكاره العمل المصرفي الإسلامي خلال السنوات الماضية. إلا أن البنك قام خلال الأشهر الأخيرة من العام 1997 باتخاذ إجراءات تهدف إلى رفع مستوى الخدمات، من خلال إنشاء وحدات الصراف الآلي، وتقديم خدمات VISA و National Express لعملائه، إضافة إلى قيامه بتقديم جوائز لأصحاب حسابات التوفير. وقد جاء ذلك كردة فعل طبيعية للحفاظ على عملاء البنك، وخصوصاً بعد أن وافق البنك المركزي للبنك العربي أن يقوم بافتتاح بنك إسلامي جديد، سيزاول أعماله مع مطلع العام 1998.

ويحتل بنك الأردن المرتبة الرابعة بالنسبة لمجموع الموجودات، حيث سجلت موجودات البنك ما قيمته حوالي 457 مليون دينار مع نهاية العام 1995، وعلى الرغم من أن البنك قد حقق نسب نمو جيدة خلال السنوات الخمس الأخيرة في معايير الموجودات والودائع والتسهيلات، إلا أن البنك يعاني من عدم استقرار واضح في مؤشر الأرباح الصافية، إذ وصلت أرباح البنك في العام 1993 إلى حوالي 2 مليون دينار، إلا إنها انخفضت إلى الصفر

¹ مجلة الاقتصاد والأعمال، المرجع السابق، ص 20.

في العام 1994، لترتفع إلى ما يقارب 3 مليون دينار مع نهاية العام 1995، ليحتل المرتبة السادسة بين البنوك، (علماً بأن البنك لم يحقق أرباحاً في العام 1991 أيضاً).

أما بنك القاهرة عمان، والذي تأسس في العام 1960، فإنه يحتل المرتبة الخامسة من حيث الموجودات (موجودات فروعها في الأردن 417 مليون دينار)، وقد حققت بنود ميزانية البنك نسب نمو جيدة خلال السنوات الأربعة الأخيرة، حيث لم تنخفض أرباحه خلال الفترة 1992-1995 عن مستوى 3 مليون دينار، مقارنة بـ 430 و 435 ألف دينار للأعوام 1990 و 1991، على التوالي. وقد امتاز بنك القاهرة عمان عن بقية البنوك الأردنية باحتفاظه بفروع عاملة في الضفة الغربية بعد العام 1967 (حيث تم إغلاق جميع فروع البنوك الأردنية الأخرى بعد الاحتلال الإسرائيلي).

أما البنك الأهلي الأردني، والذي كان يحتل المرتبة السادسة من حيث مجموع الموجودات، فقد انتقل إلى مواقع متقدمة بعد الاندماج مع بنك الأعمال (الذي كان يحتل المركز السادس عشر، بموجودات تقارب 165 مليون دينار)، حيث أصبح رأس المال المدفوع للبنك الناتج عن الاندماج 42 مليون دينار، ومجموع الموجودات حوالي 630 مليون دينار. ويملك البنك 54 فرعاً في الأردن، وأربعة فروع في لبنان، وخمسة فروع في فلسطين، بالإضافة إلى وحدة مصرفية (Offshore Banking Unit) في قبرص. أما على مستوى العالم العربي فإن مجموعة البنك الأهلي بعد الاندماج تحتل المرتبة (79) من حيث الموجودات، والمرتبة (77) من حيث حقوق المساهمين¹.

ويحتل البنك الأردني الكويتي المرتبة السابعة بين البنوك في الأردن من حيث مجموع الموجودات، وقد كان الاعتقاد السائد في السوق أن البنك الأردني الكويتي يتجه نحو الاندماج مع بنك الأردن، من أجل التغلب على إشكالية رفع رأس ماله من 10 إلى 20 مليون دينار، تمشياً مع متطلبات البنك المركزي الأردني². إلا أن الفكرة لم تتجح، وقام البنك الأردني

¹ مجلة الاقتصاد والأعمال، المرجع السابق، ص 22.

² أنظر مجلة المصارف العربية، العدد رقم 202، تشرين أول 1996، ص 43 و مجلة MEED Money، العدد رقم

19، 1997/5/23، ص 14.

الكويتي مؤخراً برفع رأسماله إلى 20 مليون دينار، من خلال رسملة الاحتياطات وطرح أسهم للاكتتاب الخاص. وبالرغم من أن البنك يعتبر من البنوك متوسطة الحجم في الأردن، إلا أن نتائج أعماله لم تكن جيدة، حيث بقيت أرباحه خلال السنوات الأربعة الأولى من التسعينات دون مستوى المليون دينار، في حين ارتفعت مع نهاية العام 1995 إلى حوالي 1,4 مليون دينار.

أما بنك الأردن والخليج، والذي تأسس في العام 1978، فقد واجه عدة أزمات، وخصوصاً في العام 1989، حيث حقق البنك خسائر كبيرة أدت إلى تآكل رأس ماله، لدرجة جعلت حقوق المساهمين لديه قيمة سالبة، إلا أن البنك تمكن من تحسين أداءه بعد العام 1993، حيث شهدت بنود الميزانية لدى البنك معدلات نمو ملحوظة في مجال الموجودات والتمويل والودائع، وقد استطاع البنك أن يحقق أرباحاً كبيرة مع نهاية العام 1993 وصلت إلى 3,4 مليون دينار، ليحتل المرتبة الرابعة بين البنوك في الأردن من حيث صافي الأرباح.

آخر البنوك التجارية المحلية هو بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، وهو مؤسسة مملوكة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الذي تأسس في البحرين عام 1980، ويعتبر من أكبر البنوك العربية حيث يحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي من حيث مجموع الموجودات. ويعتبر بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من البنوك صغيرة الحجم، حيث لا تتجاوز مجموع موجوداته 171 مليون دينار تقريباً، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تفرع البنك بشكل كبير، إضافة إلى أنه اعتمد فقط على تقديم الخدمات التقليدية لعملائه، لذلك لم تتجاوز ودائع العملاء لديه أكثر من 120 مليون دينار تقريباً (المرتبة الرابعة عشرة). وقد انخفضت أرباح البنك خلال العام 1994 بنسبة 62% عن أرباح العام 1993، حيث سجلت ما قيمته 822 ألف دينار مقارنة بحوالي 2 مليون دينار، إلا أن الأرباح مع نهاية العام 1995 ارتفعت بما نسبته 131% مقارنة بالعام 1994.

أما بنوك الاستثمار والتي تعتبر حديثة العهد نسبياً في الأردن، فإن أكبرها حجماً هو بنك الاستثمار العربي الأردني، والذي يحتل المرتبة الثامنة بين البنوك من حيث الموجودات، والمرتبة السادسة من حيث حقوق المساهمين (حوالي 24 مليون دينار)، إلا أن أهم ما يلاحظ

هو أن البنك قد شهد تراجعاً في نشاطه خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، فقد انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية من 72 مليون دينار في العام 1993 إلى 57 مليون دينار في العام 1995، وقد رافق ذلك بالطبع انخفاضاً في الأرباح حيث انخفضت من 2,7 مليون دينار في العام 1993 إلى 1,8 مليون دينار في العام 1995.

البنك الأردني للاستثمار والتمويل يحتل المرتبة التاسعة بين البنوك من حيث الموجودات، ويلاحظ أن بنود الميزانية لدى البنك قد حققت معدلات نمو مطردة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد ارتفعت موجوداته من 83 مليون دينار في العام 1990 إلى 195 مليون دينار مع نهاية العام 1995، بينما ارتفعت قيمة الودائع من 68 مليون دينار في العام 1990 إلى 159 مليون دينار في العام 1995، أي بنسبة نمو حوالي 134%، ويتميز البنك بارتفاع نسبة السيولة لديه، حيث كانت نسبة القروض/ الودائع مع نهاية العام 1995 حوالي 50%. ويحتل البنك المرتبة الثانية بين البنوك بالنسبة لمؤشر الكفاءة، حيث أن نسبة المصاريف إلى الأرباح مع نهاية العام 1995 كانت في حدود 731 ألف دينار فقط.

أما بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، والذي نتج عن اندماج المؤسسة المالية العربية (الأردن) مع الشركة الوطنية للإعمار والتمويل في نهاية العام 1990 (محيسن، 1994 : 67)، فإنه يحتل المرتبة الحادية عشرة بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات، وبالرغم من أن المؤشرات المالية الرئيسية للبنك من حيث الموجودات وحقوق المساهمين والودائع والتسهيلات الائتمانية قد شهدت نمواً جيداً خلال السنوات التي تلت تأسيسه حتى العام 1995، إلا أن الأرباح الصافية للبنك بدأت بالانخفاض وبشكل ملحوظ ابتداءً من العام 1992، حيث انخفضت الأرباح من 2,2 مليون دينار في ذلك العام إلى 125 ألف دينار في العام 1995، ليحتل البنك المرتبة التاسعة عشرة بين البنوك من حيث الأرباح، وقد حقق البنك خسائر بلغت 796 ألف دينار مع نهاية العام 1996، ويرى السيد حلیم السلفيتي رئيس مجلس إدارة البنك أن السبب وراء تراجع أداء البنك في السنوات الأخيرة يعود إلى¹:

¹ مجلة MEED Money، العدد رقم 29، 1/8/1997، ص 14.

1- الزيادة الكبيرة في مخصصات الديون المشكوك فيها، حيث وصلت هذه المخصصات إلى ما يقارب 1,8 مليون دينار.

2- الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم في سوق عمان المالي، والذي أدى إلى انخفاض قيمة محفظة الأوراق المالية للبنك من 7,5 مليون دينار في العام 1995 إلى 6,8 مليون دينار مع نهاية العام 1996.

3- الارتفاع الكبير في المصاريف الإدارية والعمومية لدى البنك، نظراً لانتقال البنك إلى مبنى جديد. وهذا يفسر احتلال البنك للمرتبة (19) بين البنوك من حيث مؤشر الكفاءة. ومن الجدير بالذكر أن البنك وبالرغم من نتائج أعماله الضعيفة، تمكن من زيادة رأسماله من 9 مليون دينار إلى 20 مليون دينار خلال العام 1997.

بنوك الاستثمار المتبقية هي بنك عمان للاستثمار وبنك فيلادلفيا للاستثمار وبنك الشرق الأوسط للاستثمار. وقد تم وضع بنك عمان للاستثمار تحت التصفية مع بداية العام 1997 نظراً للخسائر الكبيرة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت هذه الخسائر حوالي 22 مليون دينار مع نهاية العام 1995، وقد كان السبب الرئيسي وراء هذه الخسائر هو الزيادة الكبيرة في الديون المعدومة حيث اضطر البنك إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها بمبلغ 15 مليون دينار خلال العام 1995¹. إضافة إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها محفظة الأوراق المالية للبنك، جراء انخفاض أسعار الأسهم في سوق عمان المالي. وقد قام البنك العربي بشراء موجودات ورخصة بنك عمان للاستثمار من أجل افتتاح بنك إسلامي، سيزاول أعماله مع مطلع العام 1998.

أما بنك فيلادلفيا وبنك الشرق الأوسط فانهما يعتبران من البنوك الصغيرة جداً في السوق الأردني، حيث يحتلان المرتبة (19) و (20) من حيث الموجودات، على التوالي. ومن

¹ مجلة MEBD Money، العدد رقم 29، 1997/8/1، ص 14

الملاحظ أن بنك فيلادلفيا لم يحقق أرباحاً منذ مزاولته أعماله في العام 1992 وحتى العام 1995، بل على العكس من ذلك فقد كانت خسائره دائماً في تزايد مستمر، حيث ارتفعت خسائره من 24 ألف دينار في العام 1993 إلى 1,2 مليون دينار مع نهاية 1995، بينما استطاع بنك الشرق الأوسط من تخفيض قيمة خسائره من 690 ألف دينار في العام 1993 إلى 598 ألف دينار في العام 1994، وتمكن البنك من تحقيق أرباح للمرة الأولى مع نهاية العام 1995، بلغت حوالي 137 ألف دينار.

بالنسبة للبنوك الأجنبية، فإن أكبرها حجماً هو البنك البريطاني للشرق الأوسط، والذي يحتل المرتبة العاشرة بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات، ويعتبر البنك البريطاني من أوائل البنوك التي مارست نشاطها المصرفي في الأردن حيث افتتح فرعاً الأول في مدينة عمان في العام 1949، ومن الجدير بالذكر أن البنك مملوك بالكامل لمجموعة HSBC المصرفية والتي تحتل المرتبة العاشرة بين البنوك في العالم من حيث الموجودات¹ (حيث بلغت موجودات هذه المجموعة ما يقارب 400 مليار دولار مع نهاية العام 1996). وبالرغم من صغر حجم البنك البريطاني نسبياً إلا أن نتائج أعماله تعتبر متميزة جداً، حيث أن أرباح البنك لم تنخفض عن مستوى 2 مليون دينار خلال السنوات الأربعة الأخيرة، كما أنه احتل المرتبة الأولى بين جميع البنوك في الأردن من حيث العائد على الموجودات، حيث وصلت هذه النسبة إلى ما يقارب 25% مع نهاية العام 1995. إضافة إلى ذلك، فإن البنك يحتل المرتبة الثالثة بين البنوك بالنسبة لمؤشر الكفاءة.

ثاني أكبر البنوك الأجنبية هو بنك أي . إن . زد . كرنديز، والذي دخل السوق المصرفي الأردني في العام 1969 بعد أن حل محل البنك العثماني، ويحتل بنك كرنديز المرتبة (12) بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات حيث بلغت موجوداته مع نهاية العام 1995 ما يقارب 177 مليون دينار ويلاحظ بان أرباح البنك قد شهدت انخفاضاً مستمراً خلال السنوات الأربعة الأخيرة، حيث انخفضت قيمة أرباحه من 2,8 مليون دينار في العام

¹The Banker Magazine, "Top 1000 Banks", Vol. 147, July 1997, p. 145.

1992 إلى حوالي 1 مليون دينار مع نهاية العام 1995، وجدير بالذكر أن بنك أي. إن. زد، كرنديز هو بنك مملوك لمجموعة (Australia and New Zealand Banking Group) وتحتل هذه المجموعة المرتبة (89) بين البنوك في العالم من حيث الموجودات¹، حيث بلغت قيمة موجودات المجموعة مع نهاية العام 1996 ما يقارب 90 مليار دولار.

البنك العقاري العربي هو ثالث أكبر بنك عربي في الأردن، ويحتل المرتبة (16) بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات (131 مليون دينار)، وقد افتتح البنك فرعه الأول في مدينة عمان مع مطلع العام 1951، وبالرغم من أن البنك قد حقق نسب نمو جيدة في مجال الموجودات وحقوق المساهمين والودائع والتمويل خلال السنوات 1990-1995، إلا أن نتائج أعماله كانت دائماً ضعيفة، حيث لم تتجاوز أرباح البنك حاجز المليون دينار منذ تأسيسه، وقد بلغت أرباحه مع نهاية العام 1995 حوالي 514 ألف دينار، ليحتل المرتبة (16) بين البنوك.

أما سيتي بنك والذي باشر نشاطه المصرفي مع مطلع العام 1974 كفرع مملوك لمجموعة Citicorp العالمية، والتي تحتل المرتبة (27) بين البنوك في العالم من حيث الموجودات² (281 مليار دولار)، فإنه يحتل مركزاً متأخراً بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات (المرتبة الثامنة عشرة)، وقد نمت أرباح البنك بصورة مستمرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الأرباح الصافية من 773 ألف دينار في العام 1990 إلى حوالي 1,2 مليون دينار مع نهاية العام 1995، ليحتل المرتبة (13) بين البنوك. ويلاحظ بأن البنك يتمتع بنسبة سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض/ الودائع مع نهاية العام 1995 حوالي 34%، ليحتل المرتبة الثالثة بين البنوك.

آخر البنوك العربية، والذي يحتل المرتبة الأخيرة بين البنوك في الأردن من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات هو بنك الرافدين، والذي باشر عمله المصرفي في الأردن مع مطلع العام 1957 كفرع لمصرف الرافدين، الذي تأسس في العراق عام 1941، ومن

¹The Banker Magazine, Ibid., P. 145.

² Ibid., P. 146.

الملاحظ أن نشاطات ونتائج أعمال البنك قد شهدت تذبذباً كبيراً خلال الفترة 1990-1995، ففي حين ارتفعت موجودات البنك من 35 مليون دينار في العام 1990 إلى 45 مليون دينار في العام 1992، إلا أنها انخفضت إلى 33 مليون دينار مع نهاية العام 1995، وقد حقق البنك أرباحاً قياسية في العام 1992 بلغت 2,6 مليون دينار (احتل المرتبة الأولى بين البنوك من حيث العائد على الموجودات، بنسبة بلغت 37%)، إلا أن الأرباح انخفضت في العام 1993 إلى 220 ألف دينار، وقد سجلت أرباح البنك مع نهاية العام 1995 ما قيمته 892 ألف دينار ليحتل المرتبة (15). وتجدر الإشارة إلى أن بنك الرافدين يحتل المرتبة الأولى بنسبة حقوق المساهمين/ الموجودات (حوالي 28%) والمرتبة الثانية بنسبة السيولة، حيث بلغت نسبة القروض/ الودائع لدى البنك حوالي 14% فقط مع نهاية العام 1995، كما أن البنك يحتل المرتبة الأولى بين البنوك بالنسبة لمؤشر الكفاءة.

◆ الفصل الرابع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

4 - 1 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني : تحليل البيانات المجمعة

سنقوم في هذه الفصل بتحليل البيانات التي تم جمعها لتقدير درجة واتجاهات المنافسة في القطاع المصرفي، كما سيتم النظر في الحقائق التي قدمت لنا من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين في البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار ومسؤولي البنك المركزي.

وبالنسبة لتحليل البيانات، فإنه سيكون مبنياً على ميزانيات وقوائم الأرباح والخسائر الخاصة بـ (21) بنكاً مرخصاً، وذلك للفترة (1990 - 1995). ومن أجل تحليل الأوضاع المالية للبنوك المشمولة بالدراسة، رأى الباحث أن يتم تصنيفها إلى 3 فئات¹:

(1) البنوك كبيرة الحجم: هي البنوك التي زادت قيمة مجموع الموجودات لديها في نهاية العام 1995 عن 500 مليون دينار،

(2) البنوك المتوسطة الحجم: هي البنوك التي وصلت قيمة مجموع الموجودات لديها في نهاية العام 1995 بين 200-500 مليون دينار،

(3) البنوك صغيرة الحجم: هي البنوك التي كانت قيمة مجموع الموجودات لديها في نهاية العام 1995 أقل من 200 مليون دينار.

وقد تبين من هذا التصنيف أن هناك ثلاثة بنوك كبيرة الحجم، وخمسة بنوك متوسطة الحجم، وثلاثة عشر بنكاً صغيراً.

¹ تم الاعتماد على معيار الموجودات كأساس للتصنيف، بناءً على ما يلي:

- أ. بعد مطالعة عدد من الدوريات المتخصصة في دراسات البنوك، وجدنا أن المعيار الأساسي الذي يتم ترتيبه البنوك بناءً عليه هو مجموع الموجودات. أنظر: الاقتصاد والأعمال، البنوك في الأردن، The Banker... الخ.
- ب. إن القيام بتصنيف البنوك في الأردن بناءً على إحدى المؤشرات المالية الأساسية الأخرى، كالودائع أو حقوق المساهمين، سوف يعطي نتائج مشابهة، إلى حد كبير، لنتائج التصنيف بناءً على معيار الموجودات.

إن البنوك المرخصة هي بنوك تجارية أو بنوك استثمار، ويلاحظ أن خمسة من بنوك الاستثمار السبعة في الأردن، تقع ضمن فئة البنوك صغيرة الحجم (مع ملاحظة أن البنك الإسلامي الأردني، والذي يقع ضمن فئة البنوك كبيرة الحجم، يعتبر بنكا تجاريا، ولكنه يصنف على أنه بنك استثمار بسبب أسلوب أعماله). بالإضافة إلى ذلك فإن هناك خمسة بنوك أجنبية تعتبر بنوكا تجارية، وتقع جميعها ضمن فئة البنوك صغيرة الحجم. ونتيجة لذلك فإننا سنقوم بتقسيم فئة البنوك صغيرة الحجم إلى ثلاث فئات فرعية:

بنوك أجنبية، وبنوك تجارية محلية، وبنوك استثمار محلية.

وسيسمح لنا هذا بإجراء دراسة مستفيضة لدور البنوك صغيرة الحجم، ضمن النظام المصرفي في الأردن.

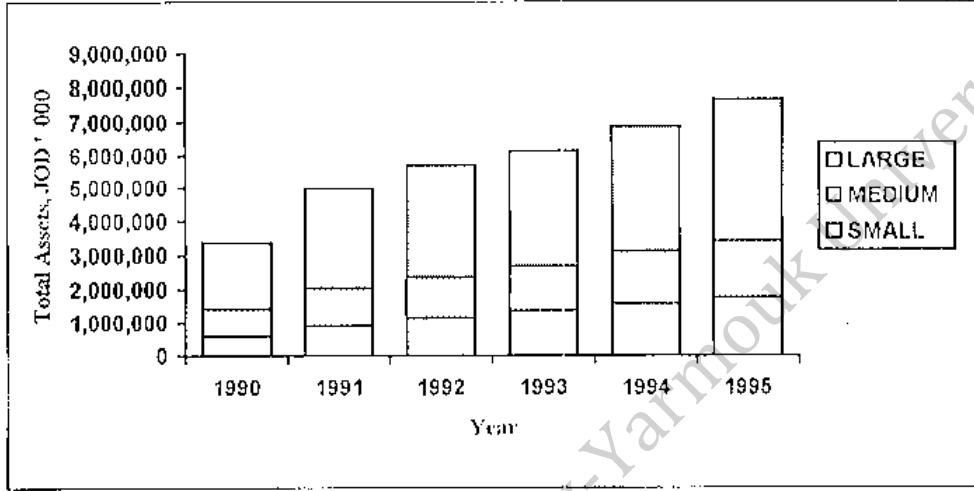
يتضح من دراسة هيكل قطاع البنوك في الأردن، أن البنوك الثلاثة كبيرة الحجم تسيطر على النصيب الأكبر من موجودات القطاع المصرفي، ويحتوي الجدول (1-4) على مجموع موجودات كل فئة والشكل (1-4) على تطور الحصة النسبية لمجموع موجودات كل فئة من فئات البنوك، خلال الفترة 1990-1995.

الجدول (1-4)

موجودات كل فئة، (1990-1995)، (%)

الفئة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الكبيرة	58	59	59	56	55	56
المتوسطة	24	22	21	21	22	21
الصغيرة	18	18	20	22	23	23
المجموع	100	100	100	100	100	100

الشكل (1-4)
تطور حجم الموجودات لكل فئة، (1995-1990)



ويتضح مما سبق أن هناك درجة عالية من التركيز في قطاع البنوك في الأردن، حيث تستحوذ أكبر ثلاثة بنوك على حوالي 56% من موجودات البنوك المشمولة بالدراسة، وتستحوذ أكبر ستة بنوك على حوالي 71% من هذه الموجودات في نهاية العام 1995. وبالإضافة إلى ذلك فإن متوسط حجم البنوك صغيرة الحجم يعتبر قليلاً (متوسط حجم موجودات البنك الواحد يبلغ حوالي 135 مليون دينار).

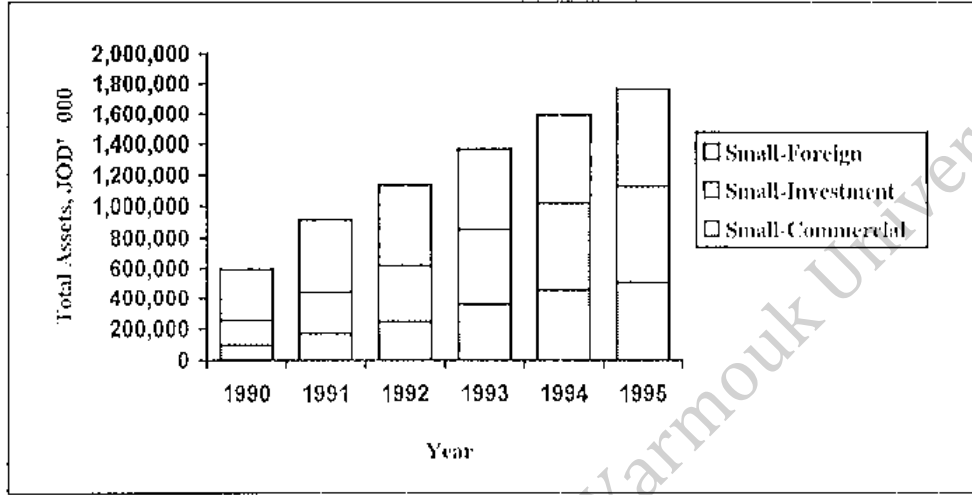
الجدول (2-4)

موجودات فئات البنوك صغيرة الحجم، (1995-1990)، (%)

الفئة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الأجنبية	57	52	46	38	36	36
الاستثمار	26	30	33	36	36	35
التجارية	17	19	21	26	29	29
المجموع	100	100	100	100	100	100

الشكل (2-4)

اتجاهات حجم الموجودات لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1995-1990)



إن أهم ما يلاحظ من دراسة التطور الحاصل ضمن فئة البنوك صغيرة الحجم، هو انخفاض حصة البنوك الأجنبية، إذ انخفضت نسبة موجوداتها إلى مجموع موجودات نفس الفئة من 57% في العام 1990 إلى حوالي 36% في العام 1995، ورافق ذلك بالطبع زيادة مماثلة في حجم الفئتين الأخرين.

عند النظر في محفظة القروض للبنوك في الأردن، يتضح أنه في نهاية العام 1995 قدمت البنوك كبيرة الحجم حوالي 56% من مجموع القروض، بينما قدمت البنوك متوسطة الحجم 21%، و 23% قدمت من خلال الاثني عشر بنكا من البنوك صغيرة الحجم.

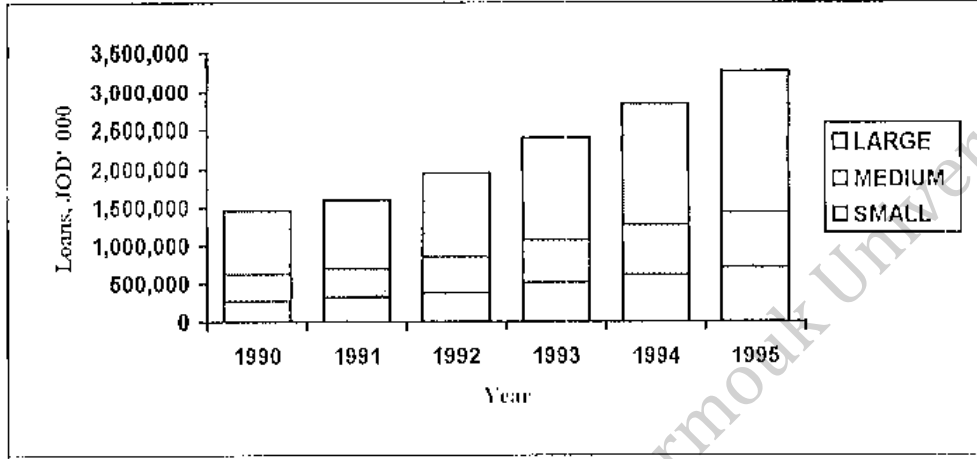
الجدول (3-4)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كل فئة، (1995-1990)، (%)

الفئة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الكبيرة	57	56	56	55	55	56
المتوسطة	24	24	24	23	23	22
الصغيرة	18	20	20	22	22	22
المجموع	100	100	100	100	100	100

الشكل (3-4)

اتجاهات قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كل فئة، (1995-1990)



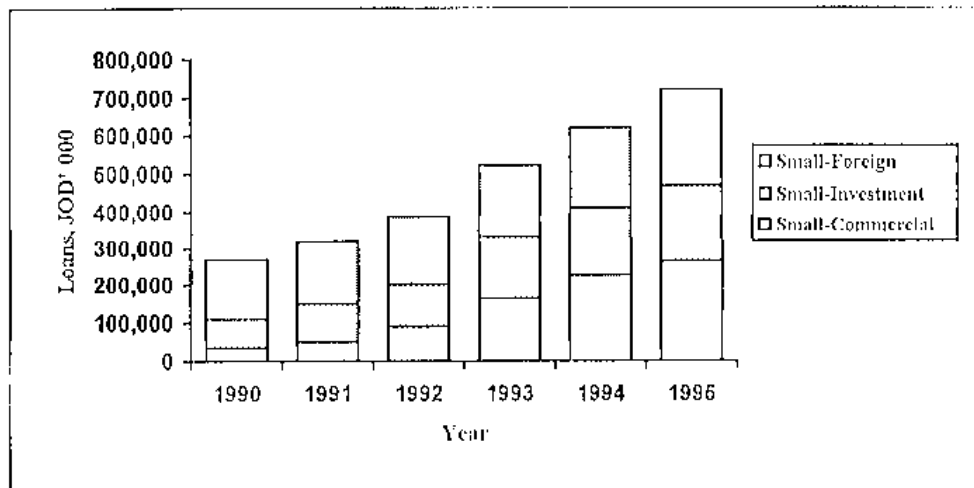
الجدول (4-4)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فئات البنوك الصغيرة، (1995-1990)، (%)

الفئة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الأجنبية	60	54	48	37	34	35
الاستثمار	27	30	28	32	30	28
التجارية	13	16	24	31	36	37
المجموع	100	100	100	100	100	100

الشكل (4-4)

اتجاهات قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فئات البنوك صغيرة الحجم، (1995-1990)



يلاحظ أن حصة القروض المقدمة من البنوك الأجنبية وبنوك الاستثمار إلى إجمالي القروض لم تتغير بشكل كبير خلال سنوات الدراسة، بينما يلاحظ ارتفاع حصة البنوك التجارية المحلية من 13% في العام 1990 إلى 36% في العام 1995. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى مزاوله بنك الأردن والخليج لأعماله المصرفية بعد الانتهاء من إجراءات إعادة الهيكلة الخاصة به، بعد دمج فروع مع فروع بنك المشرق (المالكي، 1996 : 112).

إلا أن نسبة توظيف الأموال لدى البنوك الأردنية تعتبر منخفضة نسبياً - حيث يتضح من نسب السيولة لدى البنوك الأردنية، والموضحة في الملحق الإحصائي رقم (12)، أن معدل نسبة الموجودات السائلة/الودائع لدى البنوك الأردنية قد تراوحت ما بين 51% و 61% خلال الفترة (1990-1995) -، ويرى المسؤولون في البنوك أن هذا يعود إلى الأسباب التالية¹:

أ - إن نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالدينار البالغة 14% تعتبر مرتفعة نسبياً، وهي ترفع كلفة مصادر الأموال بالنسبة للبنوك، بما أنها لا تتقاضى أي فائدة دائنة على هذه المبالغ، مما ينعكس في النهاية على ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على التسهيلات الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على هذه التسهيلات.

ب - إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي مرت بها المنطقة بشكل عام، والأردن بشكل خاص، خلال سنوات الدراسة، أدت إلى تردد البنوك في تقديم التسهيلات للعملاء الجدد. وقد لجأت البنوك، وبغرض حماية محفظة قروضها، إلى فرض شروط قاسية في معظم الأحيان على المقترضين، بحيث تصل الضمانات المطلوبة إلى حد 150% من قيمة القرض، وكل هذا بدوره أدى إلى عزوف المقترضين عن التمويل من البنوك.

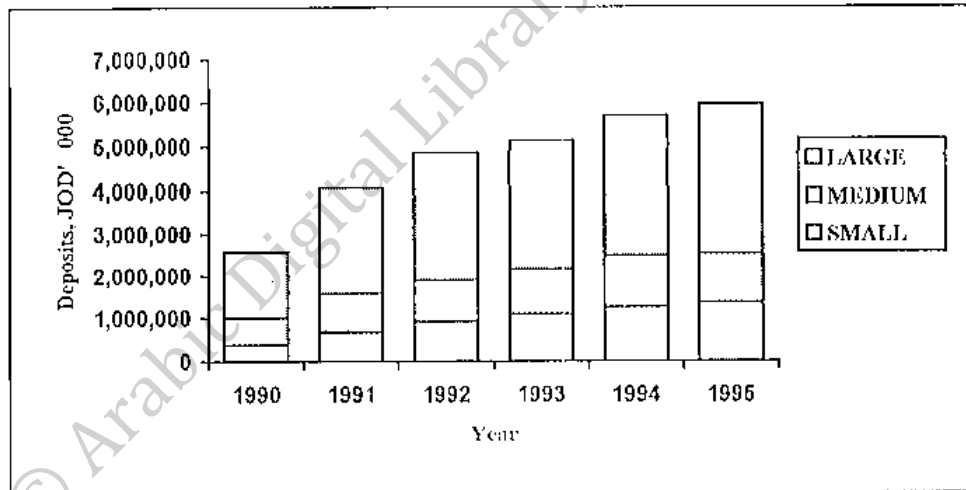
بالنسبة لتطور حجم الودائع، فإن الجداول (4-5) و (4-6) والأشكال (4-5) و (4-6) توضح تطور حجم و حصة كل فئة خلال سنوات الدراسة.

¹ مقابلات شخصية مع بعض مسؤولي دوائر التسهيلات في البنوك في الأردن.

الجدول (5-1)
الودائع لكل فئة، (1990-1995)، (%)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	الفئة
57	56	58	60	61	61	الكبيرة
20	22	21	21	22	24	المتوسطة
23	22	21	19	17	15	الصغيرة
100	100	100	100	100	100	المجموع

الشكل (5-4)
اتجاهات حجم الودائع لكل فئة، (1990-1995)

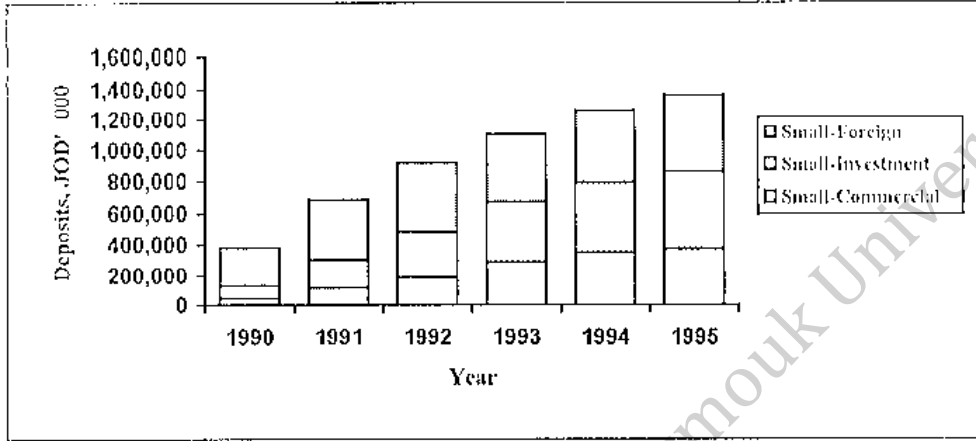


الجدول (6-4)
الودائع لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1990-1995)، (%)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	الفئة
37	37	39	47	56	67	الأجنبية
35	35	35	32	27	22	الاستثمار
28	28	26	21	17	11	التجارية
100	100	100	100	100	100	المجموع

الشكل (4-6)

اتجاهات حجم الودائع لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1995-1990)



ويلاحظ بأن البنوك قد نجحت في استقطاب الودائع بشكل كبير خلال فترة الدراسة، فقد نمت الودائع لدى البنوك صغيرة الحجم بما نسبته 256% تقريبا، خلال الفترة 1995-1990. بينما كانت نسبة نمو الودائع لدى البنوك الكبيرة ومتوسطة الحجم، خلال نفس الفترة، ما نسبته 116% و 88%، على التوالي.

وعند دراسة التطور الحاصل على ربحية البنوك، مقيسا بالعاقد على حقوق الملكية (صافي الأرباح/حقوق المساهمين) يلاحظ وجود تقلبات كبيرة في أداء البنوك، خاصة البنوك صغيرة الحجم، مع ملاحظة وجود استقرار نسبي في ربحية البنوك كبيرة الحجم، ويمكن تفسير ذلك من خلال النظر إلى الأرقام الواردة في الملحق الإحصائي (6)، حيث يتضح الزيادة الكبيرة الحاصلة في قيم مخصصات الديون المشكوك فيها، وخصوصا لدى البنوك صغيرة الحجم، مما أثر على ربحيتها.

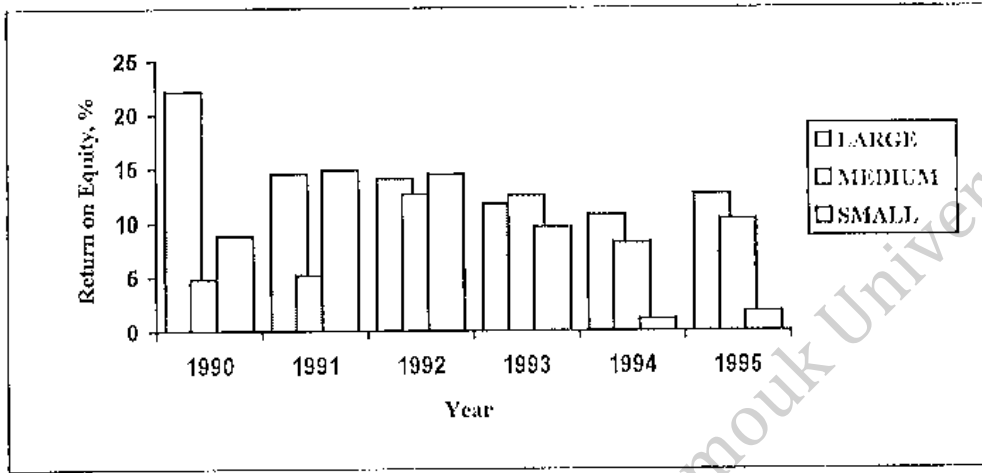
الجدول (4-7)

العاقد على حقوق الملكية لكل فئة (%، (1995-1990)

الفئة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الكبيرة	22.2	14.5	14.0	11.7	10.7	12.6
المتوسطة	4.8	5.1	12.6	12.5	8.2	10.3
الصغيرة	8.8	14.8	14.4	9.6	1.1	1.8
المعدل	11.9	11.4	13.7	11.2	6.7	8.2

الشكل (7-4)

تطور العائد على حقوق الملكية لكل فئة، (1995-1990)



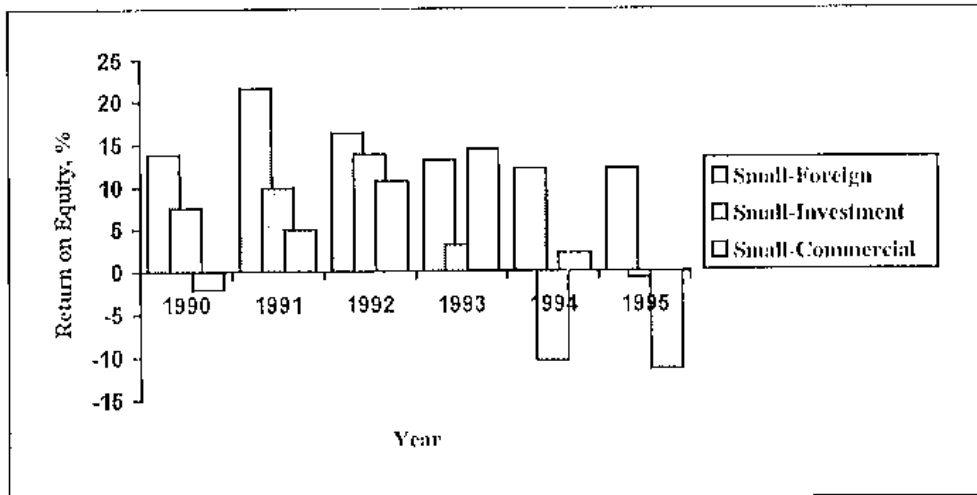
الجدول (8-4)

العائد على حقوق الملكية لفئات البنوك صغيرة الحجم (%)، (1995-1990)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	الفئة
15.4	11.5	13.1	16.6	23.5	17.5	الأجنبية
(0.7)	(10.4)	3.1	14.8	13.9	10.9	الاستثمار
(9.3)	2.2	12.5	11.7	6.9	(2.1)	التجارية
1.8	1.1	9.6	14.4	14.8	8.8	المعدل

الشكل (8-4)

تطور العائد على حقوق الملكية لفئات البنوك صغيرة الحجم، (1995-1990)



يلاحظ من الجداول والأشكال السابقة أن فئة البنوك صغيرة الحجم قد شهدت تقلبات كبيرة في نتائج أعمالها، خاصة البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار الأردنية التي تأثرت بشكل خاص جراء تدهور أوضاع بنك عمان للاستثمار، الذي وصلت خسائره في العام 1995 إلى حوالي 22 مليون دينار، مما دفع البنك المركزي إلى تشكيل لجنة لإدارة أعمال البنك تمهيداً لبيعه إلى البنك العربي. أما البنوك الأجنبية فقد كانت ربحيتها متناسقة ومرتفعة خلال سنوات الدراسة، فقد كان معدل ربحية هذه الفئة خلال الفترة 1990-1995 حوالي 14.8% مقارنة بـ 2.15% و 3.8% للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار الأردنية، على التوالي.

أما بالنسبة لهيكل طبيعة الأعمال التي تقوم بها البنوك، والخدمات التي تتميز كل فئة في تقديمها، فإنه يمكن تفحص ذلك من خلال النظر إلى مصادر الدخل لكل فئة من فئات البنوك.

الجدول (4-9)

نسبة إيرادات العمولات والفوائد إلى مجموع الإيرادات للبنوك (1990-1995) (%)

السنة	البنوك كبيرة الحجم		البنوك متوسطة الحجم		البنوك صغيرة الحجم	
	العمولات	الفوائد	العمولات	الفوائد	العمولات	الفوائد
1990	6.57	85.00	9.75	85.14	10.51	80.49
1991	7.68	76.99	11.51	75.56	9.25	68.94
1992	8.80	78.02	11.93	71.66	10.37	67.12
1993	9.34	77.88	11.85	71.84	9.80	71.70
1994	9.04	84.89	12.03	78.59	9.42	74.48
1995	7.06	84.05	10.97	82.02	9.04	70.35

الجدول (4-10)

نسبة إيرادات العمولات و الفوائد إلى مجموع الإيرادات للبنوك الصغيرة (1990-1995)، (%).

السنة	البنوك التجارية المحلية		بنوك الاستثمار المحلية		البنوك الأجنبية	
	العمولات	الفوائد	العمولات	الفوائد	العمولات	الفوائد
1990	6.80	81.84	11.35	80.83	10.82	80.07
1991	7.73	71.30	7.09	56.26	11.05	76.97
1992	9.08	70.80	9.42	53.63	11.58	75.68
1993	9.36	70.43	9.60	64.94	10.29	79.12
1994	9.62	70.90	8.03	71.28	10.72	80.99
1995	8.87	76.83	8.59	52.95	9.67	82.63

ويتضح مما سبق عدم وجود فروقات كبيرة في طبيعة أعمال كل فئة من فئات البنوك، إذ أن الفوائد تشكل الجزء الأكبر من إيرادات البنوك بجميع فئاتها و تخصصها، مما يعني اعتماد البنوك على عمليات الإقراض كمصدر أساسي لدخلها، والمافيت للانتباه أن بنوك الاستثمار أيضا تعتمد بشكل أساسي على إيرادات الفوائد كمصدر أساسي للدخل، مما يعني عدم تميز هذه البنوك عن البنوك الأخرى في مجال أنشطتها وخدماتها، حيث من المفترض، نظريا، أن تكون نسبة إيرادات العمولات لدى هذه البنوك أكبر منها لدى البنوك الأخرى. ذلك أن الهدف الأساسي وراء التشجيع على ترخيص هذه البنوك، هو إيجاد جهة تقوم بمساعدة الشركات في عملية إدارة إصدارات الأسهم والسندات، وإعطاء رأي فني فيها، ومن ثم تسعيرها بشكل مناسب، وتغطيتها وتسويقها (الحديد، 1994 : 104). وبالطبع فإن الدخل الناتج عن مثل هذه الخدمات، يصنف ضمن العمولات.

إن بيانات السنوات الخمس الأخيرة، تشير إلى استقرار في المواقع بالنسبة لهيكل القطاع ككل، خصوصا بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم. حيث أن الأحجام النسبية (relative sizes) للبنوك الكبيرة الثلاث (مقاسة بمجموع الموجودات) قد تغيرت من نسبة 13:31:56 إلى 16:25:59 خلال سنوات الدراسة. وكما لاحظنا سابقا، فإن بنك الإسكان استطاع أن

يحصل على حصة أساسية من مجموع الودائع لدى البنوك، حيث أن هذا البنك كان السباق في تقديم الجوائز التحفيزية للمودعين، كما أنه البنك الوحيد الذي قام بتقديم خدمة البنك الجوال (إذ تم تخصيص عربات مجهزة لتقديم الخدمات المصرفية للجمهور في المناطق النائية).

4-2 المنافسة في القطاع المصرفي الأردني: التركيز

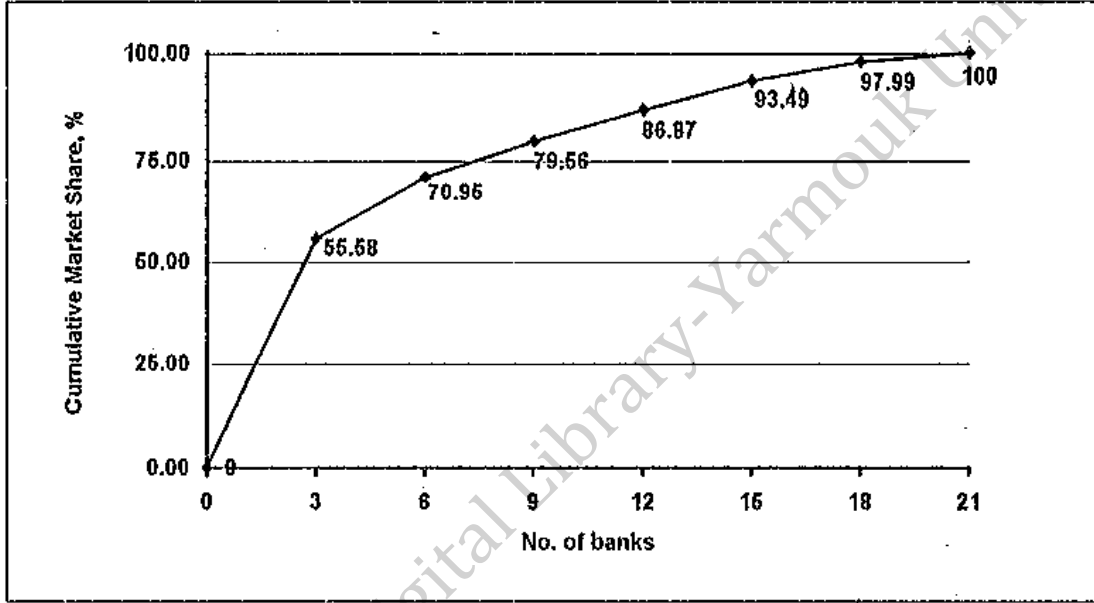
يستخدم مؤشر التركيز (concentration) لقياس مدى سيطرة عدد محدود من المنتجين (أو المشترين) على السوق (Burgess, 1989 : 82-96). وقد استخدم الكثير من الباحثين نسب التركيز كمؤشر للدلالة على هيكل السوق المراد دراسته، إذ كلما ارتفعت نسبة التركيز فإن السوق يكون أقرب إلى حالة الاحتكار، حيث يدل ذلك على أن هناك عدد قليل من المنشآت تمتلك قوة سوقية تؤهلها للسيطرة على الأسعار، بينما يُعتبر انخفاض قيمة هذا المؤشر دلالة على وجود منافسة بين المؤسسات في السوق. إلا أنه يجب ملاحظة أن التعريف أعلاه لا يعكس بشكل دقيق هيكل السوق السائد، إذ أنه يغفل وجود المنافسة الخارجية، خاصة في ظل انفتاح الأسواق، إضافة إلى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المنافسة من الصناعات الأخرى ذات العلاقة.

ويعتمد مدى صحة قياس التركيز في سوق ما، إلى حد كبير، على مدى دقة تعريف السوق المراد دراسته. وفي إطار دراستنا، فقد تم تحديد السوق على أنه "البنوك المرخصة"، والتي تشمل البنوك الأجنبية و المحلية، سواء كانت بنوكا تجارية، إسلامية، أو بنوك استثمار. وقد اعتمد الكثير من الباحثين في الدراسات القديمة على "منحنى التركيز" لتوضيح قوة التركيز في الأسواق، ويمثل هذا المنحنى الحصة السوقية المجمعة (cumulative market share) للشركات القائمة في السوق، وبالتالي فإن ارتفاع قيمة ميل هذا المنحنى (steepness) يعني ارتفاع درجة التركيز في السوق. ويكون المنحنى عمودياً في حالة الاحتكار التام، بينما يكون أفقياً في حالة المنافسة التامة (McGee, 1988 : 31-45).

وكما يتضح من الشكل (9-4)، والذي يمثل منحني التركيز للبنوك في الأردن اعتماداً على بيانات العام 1995، فإن سوق البنوك في الأردن يتسم بدرجة تركيز عالية، إذ يتسم المنحني بالانحدار (steep) للبنوك الثلاثة الكبرى.

الشكل (9-4)

منحني التركيز لقطاع البنوك في الأردن، للعام 1995



ويعتبر "منحني التركيز" مؤشراً جيداً لقياس مستوى التركيز في السوق، إذ أنه يأخذ بعين الاعتبار عدد الشركات الموجودة في السوق، إضافة إلى الحصص النسبية لهذه الشركات. إلا أن حاجة الباحثين إلى مؤشر محدد يتم استخدامه في الدراسات القياسية، جعلتهم يلجأون إلى مؤشرات أخرى لقياس التركيز، وأهم هذه المؤشرات هي: - نسبة التركيز، ومؤشر هيرفندال.

◆ نسبة التركيز (Concentration Ratio)

ويحدد هذا المقياس النسبة المئوية لإجمالي الموجودات التي تستحوذ عليها البنوك الأكبر حجماً من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في السوق (Burgess, 1989 : 85). ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$CR_k = \sum_{k=1}^n S_k$$

حيث ترمز:

CR_k : نسبة التركيز لـ k من البنوك،

S_k : تمثل نصيب البنك k من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي في صورة نسبة مئوية،

n : عدد البنوك الكبرى في السوق.

ويشير هذا المؤشر إلى أن نسبة التركيز المصرفي هي عبارة عن مجموع النسب المئوية لحصص البنوك الكبرى من مجموع موجودات القطاع البنكي في نقطة معينة من الزمن. ويعتمد مدى دقة هذا المؤشر في توضيح التركيز في السوق على عدد الشركات التي يتم تضمينها في المعادلة أعلاه. ويرى معظم الباحثين أن مجموع حصة الشركات الثلاثة الكبرى من السوق (CR_3) يعتبر المؤشر الأفضل للدلالة على هيكل السوق، بينما قام باحثون آخرون باستخدام نسب أخرى ($CR_4, CR_6, CR_{10}...$). وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشر (CR_3)، للأسباب التالية:

(1) لاحظنا من خلال الجزء الثاني من الفصل السابق أن عدد البنوك في الأردن والتي تقع

ضمن فئة البنوك كبيرة الحجم هي ثلاثة بنوك فقط.

(2) الباحث جيلبرت (Gilbert, 1984 : 617-645) قام بإجراء دراسة حول العلاقة بين هيكل

السوق و المنافسة، حاول من خلالها تلخيص نتائج 32 دراسة اهتمت بنفس الموضوع، وقد

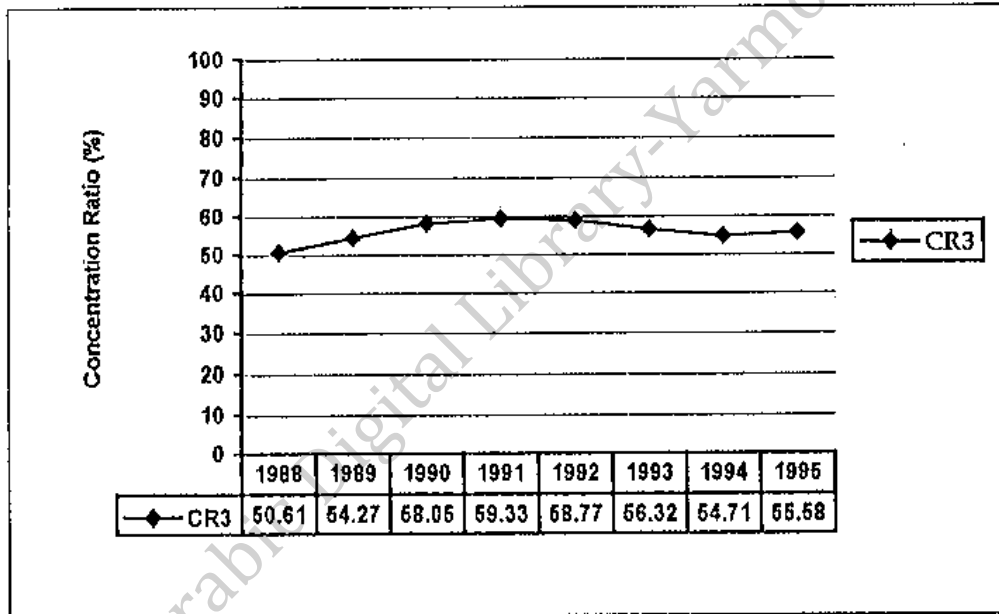
لاحظت أن هناك 20 دراسة من هذه الدراسات اعتمدت على مقياس (CR_3) كمؤشر لهيكل

السوق.

وكما يتضح من الشكل (4 - 10)، فإن حصة البنوك الثلاثة الكبرى من السوق قد كانت دائما أكبر من 50%، إلا أن نسبة التركيز قد بدأت بالانخفاض بعد العام 1991، نظرا لانضمام أربعة بنوك جديدة إلى حقل العمل المصرفي في الأردن، وهي: بنك الأعمال، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، بنك فيلادلفيا للاستثمار، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار.

الشكل (4-10)

اتجاهات التركيز في قطاع البنوك في الأردن (CR₃)، (1988-1995)



ومن عيوب هذا المقياس أنه يعطي أهمية قصوى للبنوك الكبيرة فقط، بإعطاء الانطباع بأن هذه البنوك هي الوحيدة ذات العلاقة عند قياس درجة التركيز أو درجة المنافسة في السوق، كما نجد أيضا أن هذه النسبة لا تفرق بين التوزيعات المختلفة لنصيب كل بنك من هذه البنوك الكبيرة من إجمالي الموجودات، فنفس النتائج يمكن الوصول إليها سواء كانت نسبة موجودات كل بنك من البنوك الثلاثة الكبرى 65%، 5%، 5% أو 25%، 25%، 25%. فالتركز في كلتا الحالتين هو 75%، على الرغم من الاختلاف النسبي لنصيب كل بنك من السوق في الحالة الأولى عن الحالة الثانية وبالتالي اختلاف القوى الاحتكارية، حيث لا يعكس هذا المؤشر هذا الاختلاف، كما أن هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار عدد البنوك في السوق أو حصص البنوك الأخرى غير الكبيرة، هذا ويوجد علاقة عكسية بين قيمة هذا المؤشر وقوة

المنافسة في السوق، فارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على زيادة تركيز السوق وبالتالي انخفاض درجة المنافسة، والعكس صحيح. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر % و 100%، أي بين وجود عدد كبير من البنوك في السوق وبين وجود بنك واحد فقط.

◆ مؤشر هيرفندال (Herfindahl Index)

يعتبر مؤشر هيرفندال أفضل من المؤشر السابق (مؤشر تركيز أكبر ثلاثة بنوك)، إذ أنه يأخذ بعين الاعتبار خاصيتين مهمتين عند قياس هيكل السوق المصرفي، وهما العدد الكلي للبنوك في السوق، وحصّة كل بنك من إجمالي الموجودات (McGee, 1988 : 34). والمؤشر عبارة عن مجموع مربعات حصة كل بنك من إجمالي الموجودات، وحيث أنه يتسم تربيع حصص البنوك من الموجودات قبل جمعها، فإنه سيتم إعطاء أوزان نسبية أكبر للبنوك الأكبر حجماً. وتمثل المعادلة التالية هذا المؤشر:

$$H = \sum_{k=1}^n (S_k)^2$$

حيث ترمز:

H: مؤشر هيرفندال

n: عدد البنوك المتواجدة في السوق في وقت محدد.

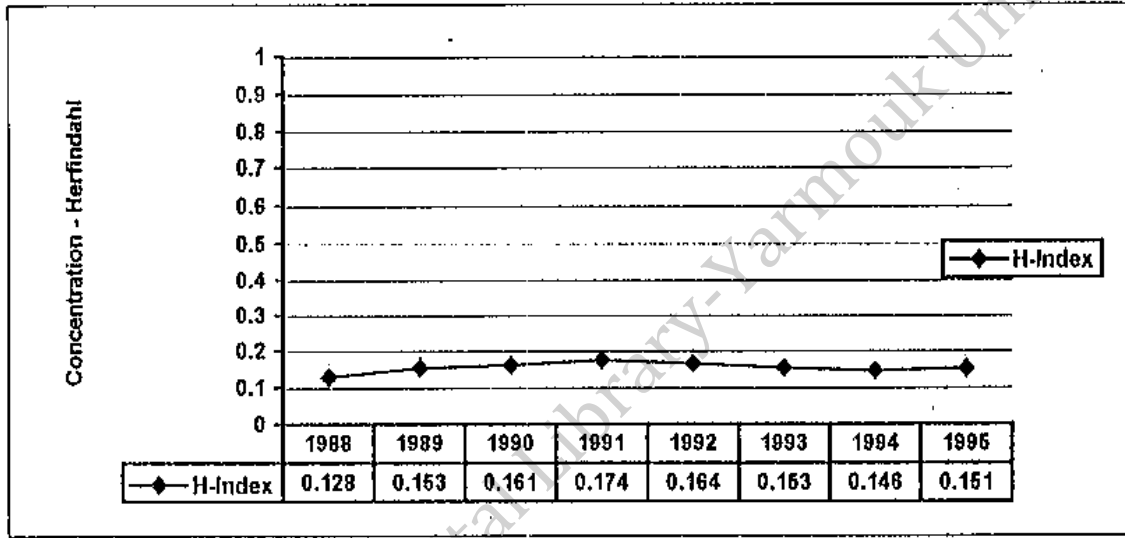
S_k : حصة البنك k من السوق، ممثلة بنسبة موجودات البنك k من إجمالي موجودات البنوك.

ومن الناحية النظرية، فإن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد، أي بين وجود عدد غير محدود من البنوك في السوق، ووجود بنك واحد فقط. وبناءً على ذلك فإن هناك علاقة عكسية بين قيمة هذا المؤشر ودرجة المنافسة، إذ أن ارتفاع قيمة المؤشر يعكس زيادة التركيز وزيادة درجة عدم المساواة بين البنوك، وبالتالي فإن السوق يكون أبعد عن مستوى المنافسة التامة،

والعكس صحيح (Mueller and Hamn, 1974 : 132-149). ويوضح الشكل (4 - 11) تطور قيمة مؤشر هيرفندال للبنوك في الأردن للفترة (1988 - 1995).

الشكل (4-11)

اتجاهات التركيز في قطاع البنوك في الأردن - مؤشر هيرفندال، (1988-1995)



وعلى الرغم من أن الاتجاه العام للمنحنى الذي يمثل مؤشر هيرفندال يعتبر مشابهاً لما تم التوصل إليه من خلال منحنى التركيز (CR3)، إلا أنه يلاحظ بأن قيم هذا المؤشر منخفضة، ولا تدعم النتائج التي توصلنا إليها في البند السابق من الدراسة، من ناحية درجة التركيز في سوق البنوك. إلا أنها تشير إلى أن المنافسة في القطاع البنكي تختلف عن الوضع التنافسي المثالي، ويبدو ذلك واضحاً من النظر لقيمة المؤشر التي تختلف عن الصفر.

4 - 3 المناقشة في القطاع المصرفي الأردني: الخدمات - دراسة مقارنة¹

تشابه البنوك في الأردن، إلى حد كبير، فيما بينها من حيث الخدمات التقليدية التي تقدم للعملاء، مثل:

أ. خدمات العملاء : الودائع لأجل، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، حسابات تحت الطلب، صناديق الأمانات، الحوالات الداخلية والخارجية، الشيكات السياحية، وتحويل العملات .

ب. الخدمات التجارية : الاعتمادات المستندية، الكفالات، والبولص .

ج. التسهيلات الائتمانية : القروض، السلف، تمويل المشاريع، سحبات جارية مدينة .

د. خدمات الخزينة (Treasury Operations) : يقدم البنك لعملائه من خلال غرفة التداول الخدمات التالية : تحويل العملات الأجنبية، التجارة على السهامش، العقود الآجلة (Forward Contracts)، المبادلات (Swaps).

وينصب التنافس بين البنوك في تقديم مثل هذه الخدمات على تطوير كفاءة العنصر البشري الذي يتعامل مع الجمهور، من ناحية، وعلى أتمتة عمليات البنك من ناحية أخرى، حتى يتم تقديم هذه الخدمات بشكل أسرع، وبكلفة أقل. وبالرغم من أن هذه الخدمات تقدم من قبل جميع البنوك، إلا أن البنوك الأكبر حجماً تملك ميزة نسبية تمكنها من تقديم معظم هذه الخدمات ببسر وكفاءة أكبر، وخصوصاً في مجال الخدمات التجارية وخدمات الخزينة. ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك الأكبر تستطيع تكوين شبكة أوسع من البنوك المراسلة في البلدان الأخرى، إذ أنها تعتبر ذات ملاءة مالية أكبر من وجهة نظر تلك البنوك.

¹ تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا الجزء من الدراسة، من خلال المقابلات الشخصية مع مسؤولي أنظمة المعلومات في بعض البنوك، بالإضافة إلى الاستعانة بالنشرات الدعائية الصادرة عن البنوك.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن البنوك الأكبر حجماً تمتلك القدرة على تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل أكبر مقارنة بالبنوك الأصغر حجماً، ذلك أن قانون البنك المركزي يحتم على البنوك أن لا تزيد نسبة التسهيلات الممنوحة لعميل واحد عن نسبة معينة من رأس المال¹، ومن هنا فإن البنوك الصغيرة الحجم لن تكون قادرة على تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات الكبيرة، والتي عادة ما تكون احتياجاتها التمويلية ذات قيمة كبيرة.

وفي نفس المجال فإنه لا بد من التذكير بأن التشريعات المصرفية قد سمحت لبنوك الاستثمار القيام بتقديم خدمات معينة لعملائها، تمتاز بها عن بقية البنوك مثل :-

- 1- إدارة إصدارات الأسهم الجديدة في سوق عمان المالي، والتعهد بتغطيتها وتسويقها.
- 2- الوساطة في شراء وبيع الأسهم والسندات لصالح العملاء من سوق عمان المالي، وإدارة المحافظ الاستثمارية (العمل في سوق رأس المال كوسيط أو كصانع سوق).
- 3- تقديم استشارات فنية حول القضايا المتعلقة بالشركات العميلة، أو السوق المالي، أو الاستثمارات والمشاريع الجديدة.

إلا أن البنك المركزي لم يُجز لبنوك الاستثمار القيام بمنح تسهيلات ائتمانية في بنسدة الجاري مدين، حتى يكون ذلك علامة فارقه بينها وبين البنوك التجارية، إذ أن الهدف الأساسي وراء السماح بتأسيس بنوك الاستثمار هو تشجيع التمويل المتوسط وطويل الأجل (المالكي، 1996 : 151).

وتحاول البنوك التمييز عن بعضها البعض عن طريق تقديم خدمات تكنولوجية متطورة، تسهل معاملات العملاء، وتوفر من وقتهم. و سنحاول في ما يلي إجراء دراسة مقارنة لأهم هذه الخدمات، للتعرف على الفروقات الموجودة بين البنوك في هذا المجال. وفي البداية لا بد من التعريف بأهم هذه الخدمات :-

¹ حددت مذكرة البنك المركزي الأردني رقم 95/103 سقفاً للتركيزات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد أو لمجموعة العملاء ذي الصلة، بـ 25% من قاعدة رأس مال البنك.

1-العمليات المصرفية المباشرة للشركات : يقدم البنك هذه الخدمة لعملائه من خلال ربط أجهزة الكمبيوتر الشخصية لدى الشركات بالبنك الذي تتعامل معه، بحيث تستطيع الحصول على الخدمات التالية:- الاستفسار عن رصيد الحساب، الحصول على موجز لآخر الحركات التي تمت على الحساب، الاستفسار عن متوسط الحساب الشهري، الاستفسار عن الودائع الثابتة، طلب كشف حساب أو دفتر شيكات، الاستفسار عن أسعار العملات، الاستفسار عن أسعار الفائدة، تحويل الأموال، دفع فواتير المنافع (الماء، الكهرباء)، تقديم طلب لخطاب ضمان أو رسالة اعتماد.

2-صناديق الاستثمار : وتستهدف هذه الخدمة، في الأغلب، العملاء الذين يتطلعون إلى الحصول على عائد أعلى من الفوائد الممنوحة على الودائع. ويقوم البنك باستثمار أموال العملاء من خلال هذه الصناديق في أسواق رأس المال، محلياً و عالمياً، تبعاً للاستراتيجية الاستثمارية للصندوق.

3-الربط ما بين الفروع : وهو ما يعرف بالـ (Interbranch)، بحيث تكون أجهزة الكمبيوتر الموجودة في جميع فروع البنك، بغض النظر عن المدينة التي يتواجد بها الفرع، مربوطة مع الحاسوب الرئيسي في مبنى الإدارة (Main Frame)، وبذلك يتمكن العميل من القيام بعملياته المصرفية، بسهولة وبسرعة، من خلال أي فرع تابع للبنك.

4-البنك الناطق : ويقدم البنك الناطق خدمات عامة للجمهور (بغض النظر عن العلاقة مع البنك)، وخدمات خاصة بالعملاء. الخدمات العامة هي : أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أسعار العملات العربية مقابل العملة المحلية، أسعار الفائدة على ودائع العملات الأجنبية، أسعار الفائدة على ودائع العملات المحلية، أرقام هواتف الفروع الرئيسية للبنك. وينفرد البنك الأردني الكويتي بتوفيره لخدمة الاستفسار عن جوائز حسابات التوفير من خلال البنك الناطق.

أما الخدمات الخاصة بالعملاء، فهي بالإضافة إلى ما سبق :-

الاستفسار عن رصيد الحساب، ملخص لآخر الحركات على الحساب، طلب كشف حساب بالبريد، طلب دفتر شيكات، طلب ملخص لأرصدة وحركات الحساب على الفاكس

(للعلماء الذين يملكون جهاز فاكس داخل مدينة عمان)، تفاصيل الودائع الثابتة، التحويل من حساب إلى آخر، دفع فواتير المنافع.

5-الصراف الآلي (Automated Teller Machine - ATM): يتمكّن العميل من خلال استخدام بطاقة مخصصة، الحصول على الخدمات التالية عن طريق هذه الأجهزة : سحب النقود، إيداع النقود والشيكات، الحصول على معلومات عن الحساب، الحصول على كشف حساب مؤقت، طلب دفتر شيكات، طلب بعث كشف حساب بالبريد، دفع فواتير المنافع، تحويل الأموال من حساب إلى آخر. ويتميز البنك البريطاني للشرق الأوسط بإصداره لبطاقات (Global Access)، والتي تمكن عميل البنك من استخدام هذه البطاقة من خلال جميع الأجهزة التابعة لمجموعة (HSBC) المصرفية، والمنتشرة في معظم أنحاء العالم.

6-بطاقة ناشيونال اكسبرس (National Express) : عبارة عن بطاقة يصدرها البنك لعملائه، بحيث يمكن استخدامها لتسديد قيمة المشتريات لدى عدد كبير من المحلات التجارية داخل الأردن.

7-بطاقة فيزا (VISA) : وتستخدم للدفع مقابل السلع والخدمات التي يحصل عليها العميل في الداخل والخارج، ويتم قبول هذه البطاقات في الخارج نظراً لان شركة (VISA) هي شركة عالمية، ويتم إصدار البطاقات من قبل البنوك المحلية باسمها، بموجب عقود خاصة.

8-نظام السويفت (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications - S.W.I.F.T): عبارة عن إحدى الأنظمة التكنولوجية الحديثة التي لجأت الكثير من البنوك في العالم لتطبيقها، بحيث يتم تبادل المراسلات بين البنوك (بعد الاشتراك في هذه الخدمة) سواء كانت حوالات، اعتمادات، كفالات،..... الخ، بسرعة كبيرة جداً وبكلفة أقل.

9-موقع على الإنترنت : من المعروف أن شبكة الإنترنت قد غزت العالم بأجمعه وقد أصبحت معظم المؤسسات في العالم، بغض النظر عن مجال تخصصها، حريصة على أن يكون لها موقع على هذه الشبكة، بحيث يستطيع الجمهور الاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بهذه المؤسسة. وقد بدأت بعض البنوك في الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم

الخدمات المصرفية من خلال مواقعها على هذه الشبكة، أما على مستوى البنوك في الأردن، فإن مواقعها تقدم بيانات عامة عن تاريخ البنك، خدماته، وبياناته المالية .
وبالنظر إلى الجدول (4-11) يتضح لنا أن البنك العربي ينفرد بتقديم خدمة العمليات المصرفية المباشرة لشركات، ويقوم بنك الإسكان بالإضافة إلى البنك العربي بتقديم خدمة الربط ما بين الفروع، ويلاحظ أن خدمة صناديق الاستثمار لم يتم تقديمها من قبل البنوك المحلية، لغاية الآن، إلا من خلال البنكين السابقين فقط، بينما يقوم سيتي بنك والبنك البريطاني بتقديم هذه الخدمة لعملائهم نظرا لأنها متوفرة أصلا لدى البنوك المالكة لهم. ونلاحظ أن خدمة البنك الناطق تقدم من قبل ثلاثة بنوك فقط، وهي البنك العربي وبنك الإسكان والبنك البريطاني.

أما بالنسبة لبقية الخدمات تحت الدراسة، كالصراف الآلي وبطاقات National Express و VISA ونظام السويفت، فيلاحظ بأن نسبة كبيرة من البنوك تقوم بتقديمها. بينما لم تقم سوى أربعة بنوك بتطوير موقع لها على شبكة الإنترنت، وذلك نظرا لحدثة عهد هذه الخدمة في الأردن بشكل خاص.

ويرى المسؤولون في إدارة أنظمة المعلومات في بعض البنوك أن عدم وجود عدد أكبر من الخدمات المتطورة في السوق الأردنية، وعدم قيام بعض البنوك بتطوير خدماتها إلى المستوى المطلوب، يعود إلى الأسباب التالية:

1. البنوك الكبيرة لديها إمكانية أكبر على توجيه نسبة كبيرة من النفقات نحو تطوير أنظمة المعلومات لديها، نظرا لارتفاع قيمة أرباحها.
2. عدد العملاء الموجودين لدى البنوك الكبيرة أكثر منه لدى البنوك الأصغر، مما يجعل تطوير مثل هذه الخدمات وتقديمها مجدياً، نظرا لانخفاض متوسط التكلفة مع ارتفاع مستوى الاستخدام للخدمة.
3. إن مستوى متطلبات واحتياجات العملاء في الأردن (customer sophistication)، لا يستدعي القيام بتطوير الخدمات بشكل أكبر مما هي عليه.